الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي /الثلاثاء

1434/2/26هـ الموافق 2013/1/8م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الانسان	2
هيئة حقوق الإنسان	11
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	14
حقوق الانسان في العالم	39

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

5 مكاتب لحقوق الإنسان داخل سجون المباحث

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/67741.html

جعفر تركي ،علي الريعان – الدمام

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بأن ملف المعتقلين السعوديين في العراق مفتوح والجمعية تواصل مع كثير من الجهات منها محلية وأخرى عراقية في هذا المجال والمطالبة بإعادة النظر في المحاكمات التي صدر فيها حكم إعدام لسعوديين في العراق ، ونطالب بتفعيل الاتفاقيات التي وقعت بين المملكة والعراق في الفترة الأخيرة ونأمل أن تحل هذه القضية عن قريب.

وقال القحطاني على هامش اجتماع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم الاثنين مع أعضاء فرع الجمعية بالدمام، بمقره، بعد موافقة سمو وزير الداخلية على إيجاد مكاتب للجمعية بسجون المباحث في مختلف مناطق المملكة: بدأنا بجميع السجون وعددها خمسة وتسلّمت المكاتب العمل، منوّها بأن الجمعية تبذل جهودها من أجل أن تكون المكاتب إضافة إلى تحقيق أهم حقوق الإنسان وهو المحافظة على الأمن، مبيّنا ان الجمعية تعمل في هذا المجال وسيكون لديها كوادرها والضوابط التي تعمل بموجبها في هذا الشأن بهدف مساعدة السجناء وأسرهم والجهات ذات العلاقة والجهات الأمنية على تأدية واجبها بحسب ما تنص عليه الأنظمة والتعليمات.

وأضاف: إضافة إلى الشأن الحقوقي والذي يشير إلى ان مكاتب الجمعية في سجون المباحث تعطي نوعا من الشفافية لما يدور في السجون واحترام القوانين والأنظمة فيها بحكم أن الجهات الرقابية ومن ضمنها الجمعية متواجدة بين الحين والآخر ،وأي سجين أو أسرة سجين تستطيع أن تتقدم بشكوى ويمكن مقابلة السجين أو إحضار أسرة السجين أو من يتابع موضوعه والالتقاء بإدارة السجن المعني، وكل هذا يعطي نوعا من الطمأنينة للأسر وللسجناء وللمجالات الأمنية والحقوقية ويعزز مبدأ حق المواطنة وإبعاد النظرة السلبية التي كانت سائدة.

ودعا الى صدور الأنظمة ذات العلاقة سواء نظام حماية الطفل من الإيذاء ونظام الحماية من الإيذاء التي درست في مجلس الشورى ليمكن الاستناد إلى نصوص نظامية لتوفير الحماية اللازمة في هذا المجال وليعرف من يمارس هذا العنف أن هناك عقوبة وآليات وإجراءات تردعه عن هذا العنف.

وبشأن النظر في قضايا المقيمين من العمالة الوافدة، قال القحطاني لدى الجمعية في نطاق القضايا العمالية 12% من أصل القضايا التي ترد الجمعية، منها عدم دفع مستحقات وتعنّد رب العمل في عدم نقل الكفالة أو خدمة العامل وعدم تصحيح وضعه النظامي وعدم استخراج إقامة وتأمين طبي وتعسف بالنقل، لافتا الى ان الجمعية تساعد العمالة الوافد الوصول إلى حقوقها من خلال التنسيق مع وزارة العمل أو مع الجهات القضائية العمالية أو إمارة المناطق أو وزارة الداخلية.

وأضاف: الجمعية لديها لجنة للأسرة ولديها رصد للعنف الأسري ومن ضمنه العنف ضد الأطفال وأن الجمعية ممثلة بالمجلس الإشرافي في برنامج خط مساندة الطفل الذي يرعاه برنامج الأمان الأسري برئاسة الأميرة عادلة بنت عبدالله ولديها تعاون مع اللجان بوزارة الصحة والمستشفيات فيما يتعلق بالتبليغ عن حالات العنف الأسري وتنسّق مع وزارة الشؤون الاجتماعية للحالات التي تحتاج إلى حماية.

واشار الى تواصل الجمعية مع الأشخاص الذين لم يقدّموا شكاوى لتعرضهم لعنف من خلال وسائل الرصد بالجمعية من ملاحظتها بالمدارس والمستشفيات وفي الأحياء ،ويتم إعداد تقرير رصد حالة ومن ثم تؤخذ العوامل المناسبة لتوفير الحماية اللازمة من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

وحول القضايا التي انجزتها الجمعية أكد القحطاني ان 75 -80% من القضايا التي تنظرها الجمعية تم حلّها وكثير من القضايا الفرعية من ضمنها حالات العنف لابد من إيجاد لها حلول ،وهناك قضايا تحتاج إلى تعاون الجهات الحكومية الأخرى .

وأضاف :من خطط الجمعية المستقبلية أن يكون لها مقرّات مملوكة في مختلف مناطق المملكة التي لها فروع ومكاتب فيها ولدينا مقر يبنى في الرياض بتكلفة 36 مليون ريال ومقر في جدة وفي جازان مملوكة للجمعية ومع توفر الميزانيات اللازمة لمثل هذا فالمنطقة الشرقية هي في قائمة المناطق التي يبحث عن مقر مملوك للجمعية وسنرى ذلك بعد الانتهاء من إنشاء مقر مدينة الرياض بعد 18 شهرا.

وعن هدف الزيارة الى المنطقة الشرقية، قال الدكتور القحطاني: من حين الى آخر هناك جولات لتفقد اعمال الجمعية والزيارة تأتي في هذا الإطار، وايضا للالتقاء بأصحاب بعض الشكاوى والتظلمات التي ترد للفرع،بالاضافة الى الالتقاء بأعضاء الفرع وموظفيه بهدف متابعة بعض القضايا التي تعود الفرع، ومحاولة التأكيد على نشر الثقافة الحقوقية بين المواطن والمسؤول .

وأضاف: هناك كثير من الحلول للقضايا والأشكاليات التي تقوم الجمعية بمعالجتها مع الجهات ذات العلاقة،مشيرا الى ان هذه الزيارات دائماً نسعد ان يكون هناك جمهور يرغب بمعرفة حقوقه ،ونسعد ان يكون هناك حلول لبعض القضايا التي ترد لفرع الجمعية ،لافتا الى ان الجمعية تعتمد في حلها للكثير من القضايا على تعاون الجهات الحكومية لأنه لا شك بأن القضايا تدخل في اختصاصات تلك الجهات .

وأكد أن الجمعية تعمل على تعريف المواطنين بحقوقهم وتقدم لهم استشارات في كثير من الجوانب كما تعمل من اجل ان يكون هناك نوع من معرفة الحقوق وأداء الواجبات.

من جانبه قال المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل السيف: إن زيارة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية هي استكمالاً للزيارات السابقة وتأتي تنفيذا لمتطلبات الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها الجمعية والتي تؤكد على إعطاء العمل الميداني الأهمية القصوى في تحقيق مهام واختصاصات الجمعية.

وأضاف: الغرض من الزيارة الوقوف مباشرة على إنجازات الفرع والالتقاء بالعاملين وأعضاء الجمعية والاستماع إلى ملاحظاتهم والإجابة على متطلباتهم وتطلعاتهم، كما تتيح الزيارة الفرصة للالتقاء بعدد من أصحاب القضايا من المواطنين والمقيمين وعائلاتهم لإطلاعهم على ما تم من إجراءات حول قضاياهم من قبل الفرع والجمعية.

وأكد أن الزيارة تكتسب أهمية خاصة لأنها تأتي استجابة لتوجيه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف في خطوة غير مسبوقة ومتطورة في العمل الحقوقي من خلال السماح بفتح مكاتب لجهات حقوقية رقابية وعدلية في جميع السجون الأمنية الخمسة لوزارة الداخلية على مستوى المملكة، ومن بينها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية حيث تم تسليم المكتب داخل سجن المباحث العامة بمدينة الدمام وتم مباشرة العمل فيه في ديسمبر الماضي ،منوّها الى تحديد حددت مهام واختصاصات المكتب من بينها الإشراف المباشر على السجون والالتقاء بالموقوفين والاستماع إلى ملاحظاتهم وطلباتهم وترتيب زيارات مع عائلاتهم.

ولفت الى ان هذه الخطوة المتطورة في العمل الحقوقي على مستوى سجون المملكة تأتي في وقت مناسب وتؤكد للجهات الحقوقية والعدلية والرقابية أن قيادة المملكة لديها الرغبة الصادقة بإعطاء الموقوفين ما يستحقون من رعاية وعناية ،وفق ما نصت عليه الأنظمة المحلية والاتفاقيات الحقوقية.

"الرياض" تتقصى الحقيقة داخل سجون "المباحث" (1-2)

2545 سجيناً إجمالي موقوفي المباحث بالمملكة منهم706 في الرياض

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/08/article799738.html

تقرير - محمدالغنيم

وقفت «الرياض»على مدى يوم كامل على حقيقة الوضع في سجن «المباحث» بالحاير كما هو دون تزييف أو مبالغة وشاهدنا خلال جولة شاملة قمنا بها على كافة أقسام السجن ومرافقه العامة والخاصة وهو أحد سجون المباحث الخمسة، وشاهدنا آلية العمل هناك وأوضاع الموقوفين أمنياً خصوصاً أصحاب القضايا المتعلقة بالإرهاب وأعدادهم وما يوفر لهم منذ دخولهم السجن حتى قضائهم محكومياتهم التي قررها الشرع.

وحرصت «الرياض» خلال الجولة على تقصي حقيقة أهم ما يثار ويطرح حول السجن من وقائع على أرض الواقع، كما استطاعت «الرياض»الحصول على إحصائيات حديثة وأرقام دقيقة عن كثير من الجوانب المتعلقة بهذا السجن.

وفي بداية طلبنا الموافقة بزيارة السجن تعمدنا الطلب من الجهات المختصة بوزارة الداخلية تحديد أي يوم يرونه (خلال أسبوعين) للسماح لنا بهذه الزيارة حسب الظروف، ولكن لم تمض إلا ساعات حتى تفاجأت باتصال من مسؤول هناك يبلغني أن هذا الطلب لايحتاج كل هذا الوقت وأن المسألة أبسط من كل ذلك وهي متعلقة بي، حيث أكد لي أنني أنا من يحدد (يوم ووقت) الزيارة كيفما أرى وأشاء، ولايحتاج ذلك أي ترتيب مسبق، وأن المطلوب فقط إشعارهم قبل وقت الزيارة الذي أحدده بدقائق لا تزيد على مسافة الطريق إلى موقع السجن حتى يستقبلونني هناك لتسهيل إجراءات الدخول والتي كانت أبسط مما توقعت بكثير لدرجة أن بطاقتي الشخصية لم تطلب مني في البوابة.

ومن هنا بدأت تنكشف خيوط الحقيقة وتتفكك مزاعم وأكاذيب يروج لها بعض ضعاف النفوس عن السجن وتصويره وكأنه مقر تعذيب وسياط لايستطيع أي شخص الدخول إليه، حيث كانت الحالة هناك يسودها الهدوء التام والأريحية حتى داخل أجنحة الموقوفين أنفسهم والتي طلبتُ زيارتها وشاهدت في طريقي بين أقسام السجن كثيرا منهم يتنقلون من قسم الى آخر إما لمراجعة المستشفى أو لاستقبال ذويهم أو لغير ذلك بكل سلاسة وهدوء.

وقامت»الرياض» خلال الجولة بزيارة (قسم إستقبال الزوار ومكتب إستقبال طلبات أسر الموقوفين وعنابر وأجنحة الموقوفين الجماعية والفردية ومستشفى السجن بأقسامه المختلفة والمطبخ المركزي للسجن ومغسلة الملابس وقسم المناصحة ومكاتب التحقيق ومكاتب الجهات الرقابية المستقلة التي أنشئت حديثاً داخل السجن وهي مكتب هيئة التحقيق والادعاء العام ومكتب الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، ومكتب هيئة حقوق الانسان وغرف التحكم والمراقبة وغرف الزيارات واقسام الخلوات الشرعية ومناطق التشميس والصالة الرياضية والمكتبة العامة ومبنى اليوم العائلي الجديد..)، وغيرها من أقسام، وقمنا برصد الحقيقة هناك بالأرقام كما التقينا بكثير من المسؤولين هناك وخرجنا بالتالي:

(عدد سجناء المباحث)

بدايةً.. يبلغ عدد الموقوفين في جميع سجون «المباحث» الخمسة (2545) موقوفاً حتى قبل إعداد هذا التقرير وهذا الرقم يتغير كل يوم إذ غالباً ما تخرج أعداد من فروع السجن الخمسة لمركز المناصحة تمهيداً للإفراج النهائي عنهم، ومن بين هذا العدد نحو(595)موقوفا غير سعودي من جنسيات مختلفة خليجية وعربية وآسيوية وأفارقه وأوروبية.

ويصل عدد الموقوفين في سجن المباحث بالحاير في الرياض (706)موقوفين فقط وليس كما يروج له البعض من أرقام فلكية تزعم أن العدد (30)ألف موقوف، وشاهدنا خلال الجولة بعض العنابر خالية ومفتوحة، ومن بين الموقوفين

ال(706)في الحاير نحو (39)موقوفاً غير سعودي من جنسيات مختلفة يقضون محكومياتهم في قضايا متنوعة غالبيتها قضايا مرتبطة بالإرهاب والمخدرات.

(زيارات واستقبال وفود)

ولعل اللافت في الأمر مما قد يجهله البعض أن هذه السجون بفروعها الخمسة تستقبل باستمرار وفوداً مختلفة تمثل عدة جهات من داخل المملكة وخارجها تضم قضاة وأكاديميين وضباطا وحقوقيين وقانونيين ومسؤولين في جمعية وهيئة حقوق الانسان وهيئة التحقيق والادعاء العام ومن المعهدالعالي للقضاء وغيرها ما يدحض ما يثار عنها من أمور تصور أن هنالك أموراً خفية وتجاوزات بداخلها لايراها أحد، وعلمنا خلال الزيارة أن وفداً يضم نحو (35) مسؤولاً من جهات عدة وطلبة دراسات عليا قام قبل زيارتنا للسجن بيوم واحد بزيارة السجن واطلع على كافة أقسامه ومرافقه.

(قسم المناصحة)

وقامت «الرياض»خلال الزيارة بالوقوف على آلية العمل التي يقوم بها مشايخ وأكاديميون مختصون في الشريعة وفي الدراسات العليا وفي باقي العلوم الأخرى لتصحيح الفكر المنحرف لدى بعض الموقوفين ممن لايزال يحمل أفكاراً متطرفة عبر مواجهتهم بالحجة والدليل والبرهان الواضح من الكتاب والسنة على بطلان أفكارهم، والعمل على تصحيحها بشكل علمي سليم تعزيزاً للنظرة البعيدة للراحل الامير نايف رحمه الله والتي كان يؤكد عليها مراراً بأن الفكر لايواجه إلا بفكر.

(الدورات العلمية والشرعية)

وأوضح مسؤول في قسم المناصحة بالسجن أنهم في هذا القسم يعطون الموقوفين دورات علمية مدتها 8 أسابيع يعامل فيها الموقوف معاملة طلاب الجامعات من حيث طريقة التدريس ويتم خلالها تكثيف مواد مثل الولاء والبراء والدماء المعصومة ومواد الشريعة ومواد عن الشبهات وما إلى ذلك وفي نهاية كل دورة يتم اختبار كل موقوف ويمنح على ضوئها شهادة اجتياز للدورة، مشيراً إلى أنه تم عقد نحو (21)دورة في سجن الحاير فقط واستفاد منها أكثر من (350)موقوفا حتى الآن، في حين أنه منذ العام 1425ه حتى العام المنصرم 1433ه فقد تجاوز عدد المستفيدين من هذه الدورات والبرامج (2300)موقوف.

وعلمت «الرياض»خلال وقوفها واطلاعها على هذه البرامج أن هذه الدورات تحظى بأهمية بالغة وهي مؤشر لدى العاملين هناك يظهر مدى جديّة الموقوف في التوبة ومؤشر كذلك على قرب إطلاق سراحه.

وأوضح المختصون هناك ل»الرياض»أن قسم المناصحة بسجن المباحث بالرياض هو أحد الأقسام التابعة لمركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية وقد تطورعمله كثيراً مع التطور الكبير الذي تشهده إدارة هذا السجن ، مشيرين إلى أنهم يحرصون كثيراً على تقديم المعارف العلمية الشرعية الصحيحة للموقوفين المستفيدين من المناصحة بإشراف نخبة من أساتذة الجامعات والمشايخ وذلك لدعم الجانب الوقائي والعلاجي لدى الموقوفين.

وتنقسم آلية العمل هناك إلى قسمين: الأول فردي يتم خلاله عرض الموقوف على أخصائي نفسي لتحليل شخصيته نفسياً واجتماعياً ثم يقرر الطبيب وقتها ما إذا كان مهيأً للمناصحة أم لا، والمرحلة الأخرى يلتقي فيها الموقوف بنخبة من المشايخ للمناصحة الشرعية بناءً على الأمر الذي أتى من أجله وبعدها قد يرى المشايخ عدة أمور منها الطلب بإعطائه كتبا معينة ليطلع عليها ويستفيد منها، أما القسم الثاني فهو الدورات العلمية وتعطى لمجموعات منهم تماماً كما تتم في الجامعات وتتم في قاعات مخصصة لذلك ومهيأة بشكل كامل بالوسائل العلمية والبيئة التي تكفل راحة واستفادة الدارس.

دورات شرعية في الولاء والبراء والشبهات والدماء المعصومة لتصحيح مفاهيم السجناء تخرّج منها 2300 سجين

ويضم قسم المناصحة الذي روعي فيه أن يكون قريباً جداً من عنابر الموقوفين لسهولة الوصول إليه غرفة للأخصائي النفسي وقاعة محاضرات وبعض الأقسام الأخرى كما يحوي مكتبة خاصة تحتوي على العديد من الكتب عن مسائل الشبهات والولاء والبراء والدماء المعصومة وغيرها من مسائل عقدية وشرعية كانت محل لبس لدى كثير من الموقوفين في فهمها.

(مستشفى متخصص بعيادات كاملة)

وقمنا خلال الجولة بزيارة مستشفى السجن الذي يضم كوادر طبيه متخصصة تم توفيرهم من داخل المملكة وخارجها لخدمة المراجعين من الموقوفين من بينهم 18 استشارياً زائراً ، وشاهدت»الرياض»العديد من التجهيزات والاجهزة الطبية الحديثة في عيادات المستشفى وعددها (12) عيادة تغطي كافة التخصصات من بينها القلب وغسيل الكلى والأسنان والباطنية والعظام والمسالك البولية والسكري والعلاج الطبيعي والصدرية وتعمل جميعها على مدار الساعة.

وكشف أحد مسؤولي المستشفى لنا خلال الجولة عن توسعة جديدة للمستشفى يجري العمل عليها حالياً تستوعب (100) سرير إضافي، وتقوم إدارة المستشفى بفتح (ملف إلكتروني) لكل مراجع منذ دخول الموقوف إلى السجن، عبر نظام (البصمة) لتوثيق حالات زيارة المريض إلى المستشفى.
وروعي في مكان المستشفى بأن يكون في منطقة متوسطة بين الأجنحة والعنابر الجماعية والشخصية بحيث يسهل على المريض مهما كان مكانه الوصول إلى المستشفى خلال دقائق، ويجري داخل المستشفى عدد من الجراحات الصغيرة والمتوسطة، فيما يتم نقل المريض إذا لزم الأمر إلى مستشفيات خارج السجن للعلاج.
(قسم تلقي طلبات ذوي الموقوفين)
وأنشأت إدارة السجن قسماً خاصاً بتلقي طلبات ذوي الموقوفين وإحالتها لجهات الاختصاص، وشاهدنا خلال الجولة آلية العمل في هذا القسم و»نماذج» من بعض طلبات أسر الموقوفين والتي جاءت غالبيتها في طلبات الزيارة «الاستثنائية» لذويهم.
ويتلقى موظفو القسم كافة الطلبات عبر الفاكس والهاتف باستمرار فيما يؤكد مسؤول بالسجن أن كافة الطلبات تحظى بعناية واهتمام شخصي من قبل إدارة السجن وتلبى جميعها قدر الإمكان، حيث لم يوضع هذا القسم أساساً إلا لهذا الغرض.
(ربع مليون زيارة)
واطلعنا خلال الزيارة على آلية استقبال الزوار من الرجال والنساء من ذوي الموقوفين والتي خصص لها مدخل خاص وصالات استقبال وباصات مخصصة لنقلهم لداخل الموقع تسهيلاً عليهم إضافة إلى مراعاة ظروف كبار السن والمعاقين منهم.
وكشف مسؤول رفيع هناك عن أن عدد زوار السجون الخمسة الذين تم استقبالهم خلال العام 33 ه تجاوز (مئتي ألف) زائر، هذا بخلاف الزيارات «الاستثنائية»التي يمكَّن منها ذوو الموقوفين لأسباب مختلفة للقاء ذويهم، كما تجاوز عدد الاتصالات الهاتفية التي أجراها الموقوفون بأسرهم خلال نفس العام(المئة وأربعين ألف) اتصال، في حين تصرف وزارة الداخلية لأسر الموقوفين ممن يرغبون زيارة ذويهم في مناطق خارج مناطق سكنهم «تذاكر»سفر وتؤمن لهم السكن والمواصلات تسهيلاً عليهم.
2عيادة و18 استشارياً في مستشفى السجن يعملون على مدارالساعة.. وملف إلكتروني لكل سجين
(مكاتب التحقيق)
ولعل اللافت في ذلك أن مكاتب الجهات الحقوقية تلك تم وضعها على مقربة من مكاتب التحقيق مع الموقوفين التي يتم فيها استجواب الموقوف من قبل المختصين وذلك تعزيزاً لمبدأ الشفافية وعدم وجود مايخفى، ورداً على مايثار من أقوال عن طريقة التحقيق التي تتم عادة مع كل موقوف فور دخوله السجن، والتي على إثرها يتم تدوين كل أقواله في ملف خاص بذلك يرفق بأوراق القضية التي أوقف على أثرها، ومن ثم الرفع بها من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام إلى القضاء الشرعي.
وتضم مكاتب التحقيق تلك كرسيين للموقوف وللمحقق وطاولة صغيرة وجهاز تكييف وهيئت بشكل يضمن راحة كلا الطرفين وزودت بكاميرات تسجيل لرصد وحفظ كافة مراحل التحقيق وما يدور فيها حيث يمكن للجهات المختصة الاطلاع عليها كاملة.
أنشأت مكاتب "مستقلة" لها داخل فروعها الخمسة
جهات حقوقية وقانونية تراقب سجون المباحث
تضم كافة فروع سجون المباحث مكاتب حقوقية وقانونية دائمة داخلها هي مكاتب لهيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في المبنى المجاور لأجنحة الموقوفين الجماعية والشخصية ويستقبل العاملون فيها شكاوى الموقوفين والتأكد من صحتها ومباشرتهم الحالات دون الحصول على إذن رسمي، ويستقبل العاملون في تلك الجهات طلبات من الموقوفين في غرف خاصة خالية من الرقابة.
ووقفنا على ذلك خلال الجولة، ووصف مسؤول ل"الرياض" هذه الخطوة غير المسبوقة بأنها تعزز مبدأ الشفافية والحرص على حماية حقوق الموقوفين.
وكان عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة المالية والاستثمار بالجمعية المحامي الدكتور صالح الشريدة قد اعتبر في تصريح ل"الرياض"هذه الخطوة بأنها قفزة كبيرة ونقلة عظيمة في مجال حقوق الإنسان مؤكداً أن المملكة هي أول دولة إسلامية تسمح "لجمعية أهلية مستقلة" تعنى بحقوق الإنسان بافتتاح مكاتب لها داخل السجون الأمنية مما سيمكنها من العمل وفق آلية تستقل هي برسمها.

وعلمت"الرياض" في هذا الصدد أن عدداً من تلك الجهات بدأت منذ فترة العمل الفعلي في بعض مكاتبها بهذه السجون في فروعها في الرياض وعسير وجده والشرقيه والقصيم، وتأتي هذه الخطوة لتضاف للخطوات السابقة والتسهيلات التي تمكن كافة تلك الجهات من زيارة هذه السجون بأي وقت ولقاء الموقوفين فيها والاستماع لملاحظاتهم والرفع بها مباشرة للجهات المختصة إضافة إلى السماح لها بحضور جلسات محاكماتهم في المحكمة وتلقي طلبات وملاحظات الموقوفين وكذلك ذووهم في أي وقت.

أطراف صناعية للموقوفين المصابين في مناطق الصراع

تعمل إدارة السجن عبر عيادة متخصصة في العظام والأطراف الصناعية على توفير وتركيب أطراف صناعية للموقوفين العائدين من مناطق الصراع في افغانستان والعراق وغيرها أو ممن تمت استعادتم من غوانتانامو ممن تعرضوا لإصابات وبترت أيديهم أو أرجلهم في عمليات تفجير أو ألغام أو في مواجهات أمنية سابقة، وذلك حتى يعودوا لممارسة حياتهم بشكل طبيعي خلال فترة قضائهم لمحكومياتهم أو بعد خروجهم من السجن.

موقوفون يرفضون دخول «الصحف» و«يحرّمون»مشاهدة التلفزيون!

توفر إدارة السجن للسجناء الصحف اليومية صباح كل يوم إضافة إلى أكثر من (12)قناة تلفزيونية وبعضها يتم تأمينها باشتراك مدفوع من قبل إدارة السجن مثل القنوات الرياضية على حسب طلب الموقوف.

وأشار أحد مسؤولي السجن لنا خلال الجولة أن بعض السجناء يرفضون دخول صحف معينة عليهم رفضاً قاطعاً بحجة أنها تخالف فكرهم، كما أن بعض السجناء يرون أن مجرد مشاهدة التلفزيون أياً كانت القناة أمر «محرم» لذا يعمد البعض منهم إلى تغطية شاشة التلفزيون داخل سجنه بأوراق حتى لايشاهد مافيه ويكتفي بمشاهدة فقط الشريط الإخباري الذي تظهره بعض القنوات الإخبارية.

• نظام الكفيل" قيّدهم ولم يفرق بينهم وبين الوافدين الجدد أجانب • مواليد السعودية".. بدون مميزات!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/01/08/article799767.html

جدة، تحقيق- وليد العمير

بين الوافد الأجنبي والمقيم المولود عوامل مشتركة واختلافات جمة؛ يشتركون في تساوي حقوقهم والواجبات داخل بلادنا، ولكنهم يختلفون في حبهم لتراب هذه الأرض وانتمائهم لها، والبون شاسع بين من خُلِق بيننا واكتسب عاداتنا، وبين من هو قادم للتو من بلاده ولا يعرف عنّا شيئا سوى أنّها مكان يريد أن يكسب منه لقمة عيشه.. والكثير من المواليد المقيمين في المملكة هم مواطنون ولكن بدون جنسية.. مواطنون بحبهم لهذا البلد.. مواطنون لأنّهم لا يعرفون وطناً غير هذا الوطن.. مواطنون لأنّ منهم من لم يزر بلاداً أخرى -حتى التي يحمل جنسيتها-.. مواطنون لأن منهم من قد يكون جده مولوداً هنا.. مواطنون لأنّ منهم من يخطط لإكمال بقية حياته بيننا، بينما الوافد يخطط لجمع أكبر قدر من المال ويغادر.. الانتماء للوطن هوية لا يتطلب إلاّ حب هذه الأرض وعشقها، والكثير من غير السعوديين عشقوا المملكة كما لو كانوا سعوديين وأكثر، والكثير منهم أصبحوا بحكم السعوديين كونهم تربوا وتعلموا بيننا، وتأثروا بمجتمعنا، وعاداتنا، وتقاليدنا.

ولاشك أنّ من المسلمات أن لكل بلد مطلق الحرية في كيفية منح الجنسية، ووضع الشروط التي ترى أنّها هي الأنسب لمنحها، ولكن من باب التفريق بين مواليد المملكة وبين الوافدين هناك من يرى أن يمنح المواليد مميزات في الإقامة تختلف عن الوافدين، بحيث يمنح إقامة دائمة بدون كفيل، خاصةً لمن تجاوز سن ال(20) سنة وهو لم يغادر البلاد، إلاّ في رحلات محددة، إلى جانب إكمال دراسة المرحلة الثانوية، لأنّ هذا الشخص يكون قد تشبع ثقافة البلد، وظهرت عليه علامات استحقاق هذه الميزة من عدمها، فبين هؤلاء عددٌ كبير من المبدعين والمتميزين، الذين يمكن أن تستفيد منهم المملكة ويسهل ذلك حبهم للبلاد وتعلقهم بها.

من دون مميزات
وأشارت بعض الأرقام إلى أنّ المواليد المقيمين في البلد يصلون إلى (2.000.000) شخص، وبعضهم يشكل الجيل الثالث والرابع من أسرة لا تعرف بلاداً غير هذه البلاد، وهؤلاء لو منحوا الإقامة الدائمة وتخلصوا من الكفيل فسيعطون أكثر في عملهم، وهم أجدى اقتصادياً للوطن؛ لأنّهم ينفقون ما يجنونه داخلياً عكس الوافد الذي يحول معظم دخله للخارج، ووثيقة الميلاد في المملكة لم تمنح حاملها المقيم أي ميزة في نقاط الحصول على جنسية المملكة، على الرغم من أنّه في بعض الدول يعتبر المولود مواطناً، وفي شروط الحصول على تأشيرات الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية يعتبر الشخص منتمياً للبلد الذي ولد فيه بغض النظر عن البلد الذي يقيم فيه أو الذي حصل منه على الجنسية، وهؤلاء المقيمون يحملون شهادات ميلاد سعودية، ويمارسون الثقافة والعادات نفسها التي تمارسها الأسر في المملكة، ويتلقون التعليم ذاته الذي يتلقاه المواطن العادي بالمدارس، ويرددون النشيد الوطني في صباح كل يوم دراسي ويحفظونه كأي مواطن آخر، ويلتزمون بالزي السعودي في المدارس والأعمال وحتى في حياتهم الخاصة، ويتحدثون اللهجة المحلية ككل السعوديين، فهم مواطنون في الحقيقة ووافدون في الأوراق الثبوتية!.
العمل بدون كفيل
وقال «عبدالمجيد» -مقيم مولود في المملكة- انّ الجميع يعي ويفهم جيداً أنّ لكل دولة قوانينها وسيادتها وقيادتها التي تحتم عليها وضع مصالح أبنائها أولاً وجزء لا يتجزأ من أهدافها، مضيفاً: «لكن المواليد بشر لهم حقوق وعليهم واجبات، ولا يعني أنّ القوانين لا تصب في مصلحتنا أن نتنكر لهذا البلد الذي ولدنا فيه، وتربطنا به علاقات إنسانية ووجدانية، نحن نتمنى أن نحظى ببعض المميزات التي تساعدنا على الاستقرار أكثر، والتفرغ للعمل بعيداً عن المنغصات التي نواجهها الآن خاصة فيما يتعلق بالكفالة، وأعتقد أننا الآن وصلنا لمستوى يؤهلنا أن نستحق العمل بدون كفيل مثل ما هو حاصل مع المستثمر الأجنبي، بل نحن أحرص على البلد منه، فقد ساق القدر أجدادنا في رحلة بحثهم عن لقمة العيش والبحث عن الأمان لهذا البلد المبارك، فوجدوا ذلك في ظلل حكم «آل سعود» العادل، وبعد مرور السنين ذهب الأجداد إلى جوار ربهم، ولحقهم الآباء، وبقي الولاء لتراب هذا الوطن الذي يغرسونه في أرواح أبنائهم».
حق سيادي
وقالت «د.فاطمة الأنصاري» -ناشطة حقوقية-: «منح الجنسية حق سيادي لكل دولة، والمساواة بين المقيمين عدل، ولكن من خلال نظرة اجتماعية واقتصادية؛ فإنّ المقيمين المولودين في بلدنا وعاشوا سنين طويلة بيننا هم أفضل لنا؛ لأنّهم اكتسبوا عاداتنا وانسجموا في مجتمعنا وأصبحوا جزءاً منه، وأيضاً اقتصادياً هم ينفقون أموالهم في داخل البلد ولا يحولون أموالاً طائلة للخارج؛ مثل الوافد الذي أتى بحثاً عن جمع مبلغ معين والعودة إلى وطنه».
مساهمة في التنمية
وأضافت «د.فاطمة»: «يمكن لمن لم يحمل الجنسية أن يكون سعودياً في أدائه، وإنجازه، وحبه للوطن، وهناك كثيرون ممن ساهموا في تنمية البلد بعملهم وعشقهم للسعودية منذ قيام الدولة دون أن يحصلوا على الجنسية، والتي فتحت أذرعتها للكثير من الأقليات الإسلامية المهاجرة بدينها من بلادها إلى المملكة، وأصبحوا جزءاً من التركيبة السكانية، وتجد عدداً كبيراً من أبنائهم لا يعرفون وطناً سوى الأرض التي ولدوا عليها».
نطاقات الجنسية
واشارت «د.فاطمة» إلى أنّه سبق وأن قرأت مقترحا جميلا بأن يقسم نظام الإقامة في المملكة بشكل يشبه نظام (نطاقات) الخاص بوزارة العمل، حيث تكون هناك عدة درجات يخضع لها غير السعودي المقيم في المملكة، تتعلق بعدد سنوات إقامته ومدى حسن إقامته في المملكة، حيث يكون حديث الإقامة في البلاد ضمن التصنيف (ج)، ومن تجاوزت سنوات إقامته عشر سنوات يدخل ضمن التصنيف (ب)، أما المولدون والذين مضى على إقامتهم في المملكة أكثر من عقدين فيكونوا في التصنيف (أ) الذي يمكنهم من حمل إقامة بدون كفيل، متمنيةً أن يتم طرح موضوع منح الإقامة بدون كفيل للمواليد في مجلس الشورى لتجرى له دراسات ويتخذ فيه القرارات اللازمة، فمثل هذه القرارات تحجم تجار «الفيز» الذين جلبوا مئات الآلاف من العمالة، وأغرقوا السوق بعمالة رديئة ومتواضعة في تعليمها وفي مهنيتها.
حقوق الإنسان
وأكّد «د.حسين الشريف» -المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة- على أنّ منح الجنسية حق سيادي ليس له علاقة بحقوق الإنسان، وفي معظم دول العالم تمنح الجنسية على الدم وليس على الولادة التي لا يأخذ بها في أي تأثير قانوني، وإن كانت هناك بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تمنح الجنسية للمولود على أراضيها، مضيفاً أنّه ليس هناك سبب لتمييز المقيم المولود في المملكة عن المقيم العادي؛ لأنّ النظام يطبق على الكل

سواسية، مبيّناً أنّ المولود الذي يكون على كفالة والده ويحين موعد فصله عن إقامة والده لأنه بلغ السن القانونية، ويكون هذا المولود لا يعمل ولا يدرس وفي الوقت نفسه لا يعرف شيئاً عن بلده الأصلي وأسرته مستقرة في المملكة، فالأفضل أن يبقى على كفالة والده إلى أن يجد عملاً أو أن يوجد له حل آخر، موضحاً أنّ الأمر يحتاج إلى دراسة أكبر للخروج بتوصيات أفضل.

أحمد كلنتن

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.al-madina.com/node/425501

انتقل إلى رحمة الله تعالى المهندس أحمد بن عبدالرحيم كلنتن من منسوبي أمانة العاصمة المقدسة سابقًا.
والفقيد شقيق محمد كلنتن المشرف العام على وقف البركة الخيري بمكة المكرمة وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة.
وتمت الصلاة على الفقيد بالمسجد الحرام عصر يوم أمس ودفن بمقابر المعلاة.
ويتقبل ذووه التعازي بدار الفقيد بالطريق الدائري الثالث بجوار مبنى جمعية مراكز الأحياء سابقًا أو على جوال شقيقه محمد (0505504525)..
»إنا لله وإنا إليه راجعون«.

حقوق الإنسان تتابع جلسة قضية "مشاري" اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/67743.html

وليد النهدي – الدمام

قررت هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية للمرة الأولى حضور جلسة قضية الطفل "مشاري" والتي ستعقد اليوم "الثلاثاء" بعد ان باتت معلقة بين أكثر من جهة بسبب عدم اكتمال أوراقها. حيث تفاعلت هيئة حقوق الإنسان بعد ما نشرته "اليوم" مؤخرا عن مطالبة والد الطفل بتدخل حقوق الانسان في قضية نجله واستنكاره من عدم تدخلها طوال الفترة الماضية.

فيما أكد فرع هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية حضور الجلسة لمتابعة القضية بعد غيابها طوال الفترة الماضية عن القضية، والتي تم تأجيلها عدة مرات بسبب التقرير الطبي المطلوب من مستشفى القوات المسلحة بالرياض.

يذكر أن المدير السابق لهيئة حقوق الانسان في المنطقة الشرقية إبراهيم العسيري، قد حضر لمتابعة حالة الطفل وأجرى زيارة حيث كان الطفل يصارع الموت في مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام واطمأن على وضعه والتقى بالفريق الطبي الذي يقوم على رعايته قبل عامين تقريبا.

وأوضح والد الطفل مشاري لـ "اليوم" عن أمله في انتهاء القضية والحكم فيها بعد اكتمال الأوراق المطلوبة، بعد أن تم تأجيلها لعدة مرات بسبب التقرير الطبي والذي لم يصل طوال الجلسات الماضية، مشيرا الى أنه يأمل في حضور هيئة حقوق الانسان لجلسة اليوم والتي تعد فاصلة حتى اكتمال الأوراق المطلوبة للنطق بالحكم وإنهاء القضية المنظورة منذ 3 سنوات.

وتعود تفاصيل الحادث الى وفاة الطفل مشاري بعد قيام عاملة منزلية من الجنسية الاندونيسية بدس السم داخل رضاعة الحليب لتقوم الأم المسكينة - عن غير قصد - بإرضاع صغيرها الموت بيديها دون علم بعدما اشتد به الجوع والبكاء، حيث تنقلت بين عدة مستشفيات في المنطقة الشرقية وهو في غيبوبة تامة إلى جانب تعطل صمامات القلب وظهور طفح جلدي شديد وتوقف الكليتين عن العمل وامتلاء الرئتين بالسوائل، بالإضافة إلى تأزم في الكبد وتوقف في مركز الأعصاب بالمخ.

• حقوق الإنسان" تنقذ طفلة من زوجها التسعيني

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/67749.html

علي ضباح ـ جازان

كشفت مصادر مقربة من القضية التي أثارتها «اليوم» حول زواج تسعيني بفتاة عمرها 15 عاما أن هذه الزيجة ليست الأولى التي يقوم بها التسعيني،

حيث سبق وأن تزوج قبل عام ونصف من فتاة لا يتجاوز عمرها 15 عاما وهي فتاة يمنية حيث مكثت معه شهرا لتهرب من منزله وتستنجد بأحد وجهاء القرية، وبحسب الزوج «ح، م» أن زوجته السابقة لم تهرب بل قام بتطليقها ومشيرا إلى أن قضيته مع زوجته الجديدة لم تنته وهو لا يطالب بالمهر ولكنه يطالب بعودة زوجته لعش الزوجية، ومضيفا أن إعادة المهر له وتطليق زوجته كان من شيخ القبيلة وليس من المحكمة «القاضي» مؤكدا أنه لم يتمكن يوم الاثنين من الوصول إلى المحكمة لإصابته بوعكة صحية ولكنه سيتقدم اليوم الثلاثاء بشكوى إلى المحكمة لإعادة زوجته إلى منزله، وذلك نظير المؤامرة التي حيكت ضده والاستيلاء على المهر، متهما أهلها بأنهم قاموا بتهريبها إلى منطقة الرياض حتى لا يتمكن من الوصول لزوجته، ومشيرا إلى أن الاسباب الحقيقية للزواج أن زوجته الاولى أصبحت كبيرة في السن وتعدى عمرها الثمانين عاما ولم يستطع ممارسة حياته كزوج معها منذ فترة طويلة، بالإضافة الى انها تسكن مع ابنائها ايضا ومنذ فترة قررت الزواج لأعيش باقي حياتي مع زوجتي الجديدة.

من جانبه أوضحت عضو هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير سميرة عسيري انه تم التوجيه بمتابعة وضع الطفلة في اسرع وقت مشيرة الى انه سيتم زيارة المنطقة التي تسكن فيها الطفلة ومعرفة حالتها وايجاد حلول لإنقاذها مما تعيشه، وبينت العسيري انهم تسلموا قبل هذا قضايا عدة ابرزها حالة كانت في نجران وتم انقاذها وتهيئتها نفسيا في الاردن وحالتها الان طبيعية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

دعا هيئة تنظيم الكهرباء إلى سرعة إيصال الخدمات للمشتركين الجدد

"الشورى" يطالب الرقابة والتحقيق بتحديد المسؤولين عن تعثر المشاريع

المصدر: جريدة سبق الاثنين 25 صفر 1434هـ - 7 يناير 2013م
http://sabq.org/WZtfde

واس– الرياض:
طالب مجلس الشورى هيئة الرقابة والتحقيق بتضمين تقاريرها القادمة تحديد مسؤوليات الجهة صاحبة المشروع والمشرفة عليه وأسباب التعثر وكيفية معالجته، كما طالب هيئة تنظيم الكهرباء بسرعة إيصال الخدمة الكهربائية للمشتركين الجدد، فيما وافق المجلس على دعم وكالة وزارة البترول للثروة المعدنية بالموارد المالية المطلوبة، وطالبها بضرورة تقديم خطط لترشيد الاستهلاك المحلي من النفط.

وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد، أن المجلس وبعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي 1432/ 1433هـ، والذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي، أكد على قرار مجلس الشورى رقم (11/ 6) وتاريخ 27/ 3/ 1420هـ، الذي ينص على توفير الإمكانات لهيئة الرقابة والتحقيق بما يكفل لها القيام بواجباتها على أكمل وجه، خاصة ما يتعلق بمساواة موظفيها بنظرائهم بهيئة التحقيق والإدعاء العام.

تنظيم الكهرباء

وأضاف الدكتور فهاد الحمد إلى أن مجلس الشورى وبعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء المزدوج للعام المالي 1431/ 1432هـ، التي تلاها رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي، طالب الهيئة بإلزام الشركة السعودية للكهرباء على سرعة إيصال الخدمة الكهربائية للمشتركين الجدد، كما أكد المجلس على قراره السابق رقم 64/ 45 وتاريخ: 19/ 10/ 1429هـ، بخصوص تعديل نظام الكهرباء والذي يخول الهيئة صلاحية تطبيق الغرامات على مخالفي نظام الكهرباء ولوائحه، والتأكيد على ضرورة الإسراع في تنفيذ برنامج تطوير هيكلة الشركة السعودية للكهرباء حسب الخطة المعتمدة من قبل هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.

حماية المستهلك

كما استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي 1431/ 1432هـ، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة قباني، وطالب المجلس بتوفير الموارد المالية والبشرية لبعثة الوزارة لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف، ولمكاتب الملحقين التجاريين في الخارج وبما يتناسب مع دور ومركز المملكة التجاري.

كما طالب المجلس الوزارة بزيادة جهودها ميدانياً في مجال حماية المستهلك، وضرورة الإسراع في إصدار نظام الشركات.

وبين مساعد رئيس المجلس إلى أن المجلس استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي 1432/ 1433هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور أحمد ال مفرح، وطالب المؤسسة بتحويل برامجها التدريبية إلى برامج شراكات استراتيجية منتهية بالتوظيف، كما وافق المجلس على دعم المؤسسة لتشغيل مرافقها الجديدة، واعتماد الوظائف اللازمة لذلك.

وبعد الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية للعام المالي 1432/ 1433هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق، طالب المجلس صندوق التنمية الصناعية بإجراء دراسة شاملة لبرنامج كفالة للتعرف على العوائق التي تحد من استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكيف يمكن تطويره مما يحقق الهدف من تأسيسه.

ترشيد استهلاك النفط

واستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية للعام المالي 1431/ 1432هـ، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة قباني، ووافق على دعم وكالة الوزارة للثروة المعدنية بالموارد المالية المطلوبة للقيام بمهامها، وضرورة قيام الوزارة بتقديم خطط لترشيد الاستهلاك المحلي من النفط، والتأكيد على تقديم بيانات مالية عن إيرادات كافة أنشطة التعدين التي تشرف عليها وزارة البترول والثروة المعدنية، كما طالب المجلس الوزارة بإعداد استراتيجية للتعدين تستهدف تطوير الصناعات المعدنية لزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من تصنيع المعادن الخام.

مصلحة الزكاة

بعد ذلك استمع مجلس الشورى إلى تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي 1432/ 1433هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق.

وقالت اللجنة في تقريرها أن المصلحة تتطلب أعمالها إلى تعاون جميع الجهات ذات العلاقة معها سواء كان ذلك بإتاحة الربط الإلكتروني لها بكل قواعد البيانات المفيدة لها أو بتوفير ما تحتاجه من معلومات متعلقة بعملها أم بالتعاون معها في إلزام المكلفين بتأدية ما عليهم من واجبات للمصلحة، وذلك لأجل أن تؤدي المصلحة عملها على أمثل وجه وتستوفي واجباتها بأعلى ما يمكن، كما رأت اللجنة أن المصلحة في حاجة إلى توظيف كل الوسائل المعينة لها على مهمة المصلحة في جباية الزكاة وتوزيعها على مستحقيها من المحتاجين، سواء في متابعة المتأخرين والمتخلفين أو في حفز وتشجيع المبادرين والملتزمين.

بعد ذلك طرح تقرير اللجنة للنقاش حيث أكد أحد الأعضاء أن التقرير خلى من مؤشرات الأداء لتقييم أداء المصلحة، وقال: إن من صعوبات المصلحة التي تتكرر في كل تقرير هي تهاون إيفاء المكلفين بالزكاة.

وقال عضو آخر: إنه كان على اللجنة وضع تصور شامل عن معوقات عمل المصلحة والانعكاسات السلبية على أدائها.

فيما تساءل عضو آخر عن سبب عدم أداء المكلفين الزكاة وقال: "هل بسبب عدم تكثيف جهود المصلحة أم أن ذلك بسبب خلل تنظيمي يستغله المكلفون بعدم إنهاء موقفهم الزكوي"، ورأى العضو بأن الحل في سرعة إنهاء نظام شامل للزكاة.

وأكد أحد الأعضاء آن الأوان قد حان لتطوير عمل المصلحة، مشيراً إلى أن نمو الإيرادات لا يكفي للحكم على أداء المصلحة ويفترض أن يتم تضمين تقرير المصلحة السنوي الأموال المفترض إيرادها للمصلحة ولم تستطع تحصيلها، وقال إن من الأجدى أن تقوم المصلحة بالإشراف على زكاة الأفراد ومصارفها، والإشراف على زكاة الثمار والأنعام، لكي نطور لجهود ونوحدها للتخلص من مظاهر العوز والفقر وتخفيف الضغط على مرافق الدولة.

وبعد النقاش والمداولة وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لطرح وجهة نظرها تجاه الآراء والملاحظات من قبل أعضاء المجلس في جلسة مقبلة إن شاء الله.

الإنجازات الرياضية

واستمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 1432/ 1433هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور ثامر بن غشيان.

وقالت اللجنة: إن تقرير الرئاسة العامة لرعاية الشباب لا يرقى إلى طموحات شباب المملكة الذين يبلغون حسب الإحصاءات الرسمية أكثر من 60 % من سكان المملكة، سواء من حيث البرامج المقدمة أو مجموع المستفيدين منها.

بعد ذلك طرح تقرير اللجنة للنقاش حيث لاحظ أحد الأعضاء أن المعوقات التي ذكرتها الرئاسة في التقرير لا تختلف عن معوقاتها في تقارير سابقة وتتخلص في صعوبات مالية وتساءل عن أسباب عدم دعم الرئاسة بمتطلباتها المالية.

فيما قال عضو آخر إن الأرقام الواردة في التقرير عن الانجازات الرياضية غير واضحة لأنها لم تورد مقارنة مع السنوات الماضية أو توضح ترتيب المملكة بين الدول في مختلف الرياضات.

ولاحظ أحد أعضاء المجلس خلو التقرير من الاستراتيجيات والخطط المستقبلية في مختلف أعمال الرئاسة.
وتساءل عضو أخر عن دور الرئاسة تجاه بعض السلبيات التي يمارسها الشباب، وتتم ملاحظتها من كافة أفراد المجتمع، داعياً الرئاسة للقيام ببرامج موجهة للشباب تهدف لتعزيز انتمائهم الديني والوطني.
كما تساءل أحد أعضاء مجلس الشورى عن أسباب عدم شغل 300 وظيفة في الهيكل الإداري للرئاسة العامة لرعاية الشباب، ولماذا لا يتم التركيز على رياضات أخرى واستقطاب الشباب لها بدلاً من التركيز على كرة القدم.
فيما تساءل آخر عن أسباب التأخر في دعم أحد الفرق الرياضية والتي حققت إنجازات كبيرة في رياضة كرة اليد، وتأخر دعمها إلى اللحظات الأخيرة من المشاركة في بطولة مهمة.
فيما طالب أحد الأعضاء بضرورة أن تعمل الرئاسة على حث الأندية للانفتاح على الجوانب الثقافية، وإعادة تلك الأنشطة لأروقة الأندية الرياضية بل والعمل على إيجاد الأسماء الثقافية والأدبية في مجالس إدارات الأندية الرياضية ومنحهم الفرصة للتواصل مع اللاعبين والجمهور ليعملوا على تنمية الإحساس بالانتماء للوطن والنادي الذي يلعبون من أجله ليكون الانتماء أولى من المزاج النفسي والكروي.
وطالب عضوان آخران بالمجلس بضرورة مراجعة مكافآت الحكام المواطنين مقارنة بما يتم منحة للحكام الأجانب.
وبعد النقاش والمداولة وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لطرح وجهة نظرها تجاه الآراء والملاحظات من قبل أعضاء المجلس في جلسة مقبلة إن شاء الله.
التقرير السنوي لـ "الصحة"
واستكمل المجلس جدول أعماله اليوم بالاستماع إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي1432/ 1433هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي.
ورأت اللجنة في تقريرها أن الأمراض المزمنة تشكل تحدياً كبيراً للوزارة وتستنزف جزءاً كبيراً من ميزانيتها خاصة أن هذه الأمراض تعتبر من الأمراض المزمنة التي تلازم المريض طوال حياته.
وأضافت اللجنة أنه وبحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية لعام (2011م) فإن أمراض القلب والأوعية الدموية تأتي في صدارة أسباب الوفيات في المملكة بنسبة (42%) وتعد أمراض السكري وارتفاع مستوى الكولسترول في الدم والسمنة لدى الأطفال والبالغين بوابة للإصابة بهذه الأمراض والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلوكيات ونمط معيشي غير صحي مما يستلزم تضافر الجهود للحد من انتشارها.
بعد ذلك طرح تقرير اللجنة للنقاش حيث طالب عدد من الأعضاء باستثناء وزارة الصحة من شرط ترسية المشاريع على الأقل مبلغاً وتكليف شركات المقاولة الكبرى بإنهاء المدن الطبية الكبرى، والمشاريع الصحية المتعثرة.
فيما قال أحد الأعضاء بالتنسيق بين وزارة الصحة ووزارة الخدمة المدنية بعدم إنهاء خدمات الكوادر العاملة في المجالات الطبية والصحية من غير السعوديين في حال تم تعيين سعودي ليكتسب المواطن المعين حديثاً الخبرة الكافية.
وتساءل أحد الأعضاء عن المقدار المناسب للاعتمادات المالية المطلوبة لترتقي وزارة الصحة بالخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وتحفظ عضوان آخران على توصية اللجنة الداعية لتخصيص النقل الإسعافي الخاص بوزارة الصحة، وطالبا بتعزيز الاعتماد المالي لبند النقل الإسعافي وتجديد سياراته وتجهيزاته.
كما لاحظ أحد الأعضاء بأن تقارير وزارة الصحة لا تتضمن إيضاحات بشأن القيمة المالية ولا المدة الزمنية ولا التوزيع الجغرافي لتلك المشروعات.
فيما دعا أحد الأعضاء أن توصي اللجنة بسرعة تشغيل المستشفيات الجديدة التي لم يتم الانتهاء منها ولم يباشر العمل فيها ولم تقدم خدماتها.
وتساءل أحد الأعضاء عن دور الوزارة في توفير الدم في بنوكها، ولما يضطر المواطن لإرسال الرسائل والمناشدات لطلب التبرع بالدم له أو لأحد أقربائه المرضى سواء في مستشفيات الوزارة أو المستشفيات الأخرى والخاصة، كما طالب بتشديد الرقابة على فحص طالب العمل من السعوديين والأجانب. وبعد النقاش والمداولة وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لطرح وجهة نظرها تجاه الآراء والملاحظات من قبل أعضاء المجلس في جلسة مقبلة، إن شاء الله.

قالوا إنهم وقعوا اتفاقية معه بدعم٣٠٠٠ شهرياً ولم يف بها

عاطلون عن العمل: "هدف" أقحمنا في مشاريع وتخلى عنا!

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://sabq.org/Abufde

حسن العيسي- سبق- القنفذة:
اتهم عدد من العاطلين في القنفذة صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" بإقحامهم في مشاريع تجارية، ثم التخلي عنهم.
وقال العاطلون إنهم وقعوا اتفاقية مع الصندوق نصت على دعمهم بمبلغ مادي بواسطة مشروع "ريادة" لإقامة مشاريع صغيرة، وبعد ذلك يعطيهم الصندوق ثلاثة آلاف ريال شهرياً كدعم، إلا أنهم بعدما بدؤوا بمشاريعهم، وتكبدوا ديوناً تزيد على 200 ألف ريال، تخلى عنهم الصندوق، ولم يف بوعده حسب الاتفاقية؛ ما جعلهم يعجزون عن الوفاء بسداد بنك التسليف الذي منحهم القرض عن طريق مشروع "ريادة".
وأضافوا أن مشاريعهم الصغيرة أصبحت مهدده بالفشل؛ لأنهم عاطلون، ودخل مشاريعهم لا يكفي لسداد أقساط القرض واحتياجات أسرهم اليومية.
"سبق" تواصلت مع مدير صندوق تنمية الموارد البشرية بالقنفذة، محمد الحربي، والذي نفى بدوره تخلي الصندوق عن دعم المستفيدين من مشروع "ريادة"، وأكد التزام الصندوق بالاتفاقية المبرمة بينه وأصحاب تلك المشاريع الصغيرة.
وأضاف أن تأخر الصرف كان بسبب استحداث آليات وإجراءات جديدة، وللارتباط بديوان الخدمة المدنية ومؤسسة التقاعد ومكتب العمل.
وأكد الحربي حرص صندوق الموارد على دعم الشباب لإنجاح مشاريعهم، وقال إن المستحقات المتأخرة ستُصرف خلال الأسبوعين المقبلين.

مرضى • ما لهم ذنب" يهددون • الأمن الاجتماعي".. وأسرهم تعاني • الصحة النفسية"..أسّرة محدودة وخدمة لا تغطي جميع المناطق!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/08/article799596.html

الرياض، أدار الندوة حمد بن مشخص، هشام الكثيري
على الرغم من القفزات التطويرية التي مرت بها معظم القطاعات الطبية في المملكة -التابعة لوزارة الصحة، والعسكرية، والجامعية- إلاّ أن «الطب النفسي» ما يزال يسير ببطء لم يواكب أقرانه، لا سيما في ظل تزايد السكان، وبالتالي ارتفاع عدد المرضى النفسيين، والتمدد الجغرافي في المملكة، إلى جانب ارتفاع الوعي المجتمعي تجاه الطب النفسي، وأصبحت زيارة الطبيب النفسي أمراً اعتيادياً لا ينظر إليه بثقافة «عيب» كما كان لدى كثيرين فيما مضى منذ زمن، في الوقت الذي

لم يقابل ذلك كفاية في الجهود والبرامج المقدمة، مع وجود نقص للكوادر المؤهلة والقادرة على أداء العمل بأقصى جودة ممكنة، وخبرة وإمكانات تفيد من احتواء المرضى وجعلهم عناصر تخدم المجتمع ولا تشكل عبئاً عليه.
«ندوة الثلاثاء» هذا الأسبوع تناقش الرؤية المستقبلية للطب النفسي في المملكة، ومدى أهمية توحيد الرؤية بين القطاعات، وضرورة استحداث عيادات متخصصة في المستشفيات العامة في كل المدن والمحافظات دون الاكتفاء بمستشفيات معزولة في بعض المدن، إضافة إلى أهمية دور القطاع الخاص في الطب النفسي.
واقع الخدمات الصحة
في البداية، أكد "د.الحمد" على أن واقع خدمات الصحة النفسية الحالي في تطور وتقدم كبير، مقارنةً بما كان في السابق، مشيراً إلى أن هناك برنامجا تُقرّه "منظمة الصحة العالمية"على كل دولة، وتم وضع البرنامج في المملكة قبل ما يزيد عن (١٧) عاماً، وهذا البرنامج يُجدّد ويُحدّث كل عشر سنوات، وينبع من واقع الخدمات الموجودة في الدول المعنية، ويضع برنامجاً لتطويرها في مجالات الخدمات الصحية النفسية، متسائلاً عن مدى الالتزام بتطبيق البرنامج كاملاً بكل جوانبه التي من أبرزها تطور المستشفيات الخاصة بالصحة النفسية في مبانيها، وانتقلت إلى مبان حديثة وأصبح مستواها من حيث المكان والتجهيزات والأسرة أفضل بكثير من السابق، وأصبحت تتماشى مع المعايير الموجودة في الخدمات الطبية والتخصصات الطبية الأخرى، حيث كانت في السابق في مبان قديمة وغير مؤهلة، وأقل من المستوى المطلوب.
د.الحمد: صُنّاع القرار يضعون غالباً «الطب النفسي» في مرتبة متدنية من الأولويات
وقال إن من الجوانب التي وجدت بعد تطبيق البرنامج هو تطور الكوادر المعالجة، حيث تخرّج كثير من الأطباء السعوديين في تخصص الطب النفسي على مستوى استشاريين وأصبح العدد كبيراً وانتشروا في جميع مناطق المملكة، مبيناً أن في أغلب مدن ومناطق المملكة يوجد استشاريون في هذا التخصص يقودون عملية تطوير العلاج، إضافة إلى بروز متخصصين في الطب النفسي العلاجي، وعلم الصحة النفسية ومنهم من يحملون درجات الدكتوراه ويوجد مجموعة في كل منطقة من هؤلاء وإن كان لم يتطور الأمر بالنسبة لبرامج التدريب في الجامعات إذ يعد هذا نقصاً، بل ذهب أطباء الصحة النفسية إلى الخارج وحصلوا على التخصصات العليا هناك، إلى جانب تطور أدوية الصحة النفسية؛ لأنها كانت محدودة سابقاً في "وزارة الصحة"، والآن جميع الأدوية متوفرة وحديثة، وتواكب جميع التطورات الموجودة.
تطور الخدمات
واتفق "د.النملة" مع ما ذكره "د.الحمد" تجاه تطور الخدمات في مجال الصحة النفسية، مبيناً أنه من حيث نوعية الخدمات فيحتاج الأمر إلى تطوير أكثر، وليس بتعامل سطحي مع المرض النفسي دون اجتثاثه بشكل جذري، وبالتالي يظل المرض موجوداً، لاسيما أن الأعراض ومظاهر المرض قد لا تكون واضحة، موضحاً أن الخدمات العلاجية للمرضى النفسيين موجودة في معظم مناطق المملكة لكنها لا تغطي جميع المناطق، وإنما تتركز في المدن الكبيرة؛ مما يتطلب التوسع في إيجاد مركز لتقديم الخدمات العلاجية أكثر.
نحتاج إلى عيادات أولية للكشف المبكر وتوفير العلاج داخل المنزل وتهيئة الخدمات المجتمعية وتجويدها..
تخصصات متأخرة
وأشار "د.المديفر" إلى أنه يوجد تطور ملموس في مجال الخدمة الصحية بالمملكة، إلاّ أن تخصصات الصحة النفسية لدينا متأخرة كثيراً عن التخصصات الأخرى في المملكة بل وعلى مستوى العالم ككل، حيث نوجد في مرحلة متأخرة، وما نزال نجد معاناة في وصول الخدمات من حيث فلسفتها وتوزيعها داخل المدن، ويجد المريض صعوبة في الوصول إلى مركز تقديم الخدمة النفسية، حتى في المدن الكبرى مثل الرياض، يضطر المريض الذي يسكن في غرب الرياض إلى مراجعة مستشفى الأمل في شرق الرياض.
وقال إن هناك تحسناً من حيث الخدمات والكوادر -خاصة في مستشفيات الأمل- إلاّ أن من ناحية الخدمات التأهيلية فإنها شبه متقدمة، إلاّ بعض المحاولات في مستشفى الأمل لتأهيل الإدمان، وهي قليلة ومحصورة في ثلاث مدن رئيسة، وشغلها الشاغل مرتبط بمعالجة الأزمات السريعة أكثر من التأهيل، مبيناً أن فلسفة العمل النفسي اليوم في "وزارة الصحة" شبيهة بالعمل النفسي قبل ثلاثين عاماً، وهذه هي أهم الإشكاليات الكبرى التي تعاني منها الصحة النفسية.
تأهيل جغرافي
واتفق "د.العنزي" مع ما ذكره "د.المديفر" تجاه التأهيل الصحي النفسي خصوصاً ما يتعلق بالتأهيل الجغرافي لمراكز التأهيل، موضحاً أن لدينا عيادات تأهيلية ملحقة بمستشفيات الرياض، وأخرى في "مستشفى اليمامة"، ولا نزال في البدايات بمجال التأهيل، ماعدا جهود "مجمع الأمل" في مجال الرعاية اللاحقة، مشدداً على أن المطلوب ليس توفير

الخدمة، وإنما الاهتمام بالتوعية وتقديم الخدمة لشريحة أكبر، إلى جانب تطوير مجال التأهيل بما ينسجم مع آخر تطوراته في العالم.

ثقافة اجتماعية

وذكر "د.الوابلي" أن ثقافة المجتمع عن المرض النفسي مازالت متأخرة، إذ يوجد نوع من عدم التوازن ما بين الثقافة الاجتماعية الأم، والثقافة الفرعية لدى كثير من الجماعات، مبيناً أن لدينا تقدما من ناحية المباني، إلاّ أننا نعاني من ضعف الجودة؛ مما خلق فجوة بين ثقافة الجيلين، مبيناً أن الحكومة لم تقصّر في إنشاء المباني على أعلى مستوى، إلاّ أن مستوى الخدمة العلاجية مازال يجمع بين الغث والسمين، حيث إن لدينا أشخاصا غير مؤهلين يعملون في هذا المجال؛ مما يؤدي إلى إضعاف الخدمة العلاجية سواء للمرضى أو لدى أهل المرضى النفسيين، موضحاً أن لدينا كثيراً من الكوادر والأطباء النفسيين، إلاّ أنهم لم يوظفوا بشكل جيد، الأمر الذي أدى إلى تسّرب بعضهم من القطاع الحكومي إلى القطاع الأهلي.

د.صبر: القطاع الخاص لا يزال متردداً في «الاستثمار النفسي» خوفاً من التكاليف وتبعات الحالات المرضية..

تكامل جهات

وتداخل "د.النملة" حول تكامل الجهات في تقديم العلاج، وقال:"القطاع العسكري مهم في جانب الخدمات الطبية، إذ إن مستشفيات الحرس الوطني والجامعية كلها تملك مراكز متقدمة في زراعة الكبد والكلى والقلب وغيرها من التخصصات الدقيقة، وقد قدمت تلك المستشفيات صورة حسنة في جميع التخصصات، دون أن تُقدم صورة حسنة أيضاً في الجانب النفسي، منوّهاً أن هذه القطاعات العسكرية لديها كوادر وميزانيات كبيرة؛ وبالتالي فإنها من الممكن أن تؤدي دوراً مهماً خصوصاً في الجوانب التدريبية لكوادر الطب النفسي التي بدورها تُغذّي فيما بعد مستشفيات "وزارة الصحة"، مبيناً أن الخدمات التي تقدمها المستشفيات العسكرية وغير العسكرية في جانب تنويم المرضى النفسيين فإنه متأخر جداً مقارنة بمستشفيات وزارة الصحة.

وعن مدى توافر مخرجات تعليمية في مجال الأمراض النفسية؟، علّق "د.الحمد" قائلاً: إن الموضوع يشتمل على مشكلتين الأولى ترتكز على أن صناع القرار يضعون غالباً تخصص الطب النفسي في مرتبة متدنية من الأولويات، بل ويكونون متحفظين وحذرين، وبعض الأطباء النفسيين الذين يديرون العمل يتماشون معهم إلى درجة أن بقي الأمر كما هو، حتى أصبحت خدمات الصحة النفسية وعدد الأسرّة لم يطرأ عليه أي تطور منذ (24) عاماً!.

وأضاف أن المشكلة الأخرى تكمن في التخصصات والأقسام الطبية في الجامعات تنمو من جوانب أكاديمية لا تتوفّر في "وزارة الصحة" مثل تطوير التخصصات الدقيقة للطب النفسي في الجامعات نجدها أكثر، لافتاً أن للجامعات دورا كبيرا في تطوير التدريب بحيث يكون تدريباً شاملاً وواسعاً، إلى جانب إيجاد برامج تأهيلية للكوادر، حيث نجد الجامعات لا تملك برامج الماجستير في علم النفس الاكلينيكي، ولا برامج تأهيلية دقيقة في تخصصات الطب النفسي، مطالباً أن يُدرك صُنّاع القرار في المجالات الطبية والصحية أن الطب النفسي جزء مهم جداً لابد من تكامله مع التخصصات الأخرى، لا سيما أن المشكلات النفسية موجودة في المرضى الآخرين بنسبة عالية؛ مما يرهق خدمات الرعاية الأولية.

د.النملة: التأمين الصحي لا يغطي المرضى وحقوقهم بحاجة إلى «وثيقة» والجهود لم تنسق بين الجهات الصحية

جودة الخدمة

وحول مدى جودة الخدمة المقدمة للمريض النفسي، وكيفية معالجة الأخطاء الطبية في هذا الجانب؟، أوضح "د.صبر" أنه كُلما تنوّعت الخدمات الطبية واتسعت دائرة الخدمة يجب ان يكون ذلك متزامناً مع جودة الخدمة المقدمة، ونحن مازلنا نتطور في تقديم خدمات الصحة النفسية، ومع هذا التطور قد يستعجل البعض في السعي لفتح بعض العيادات، وتطوير الخدمات؛ مما يؤدي إلى استقطاب بعض الكوادر غير المؤهلة تأهيلاً جيداً ومناسباً ليكون معتمداً عليه في تطوير هذه الخدمة.

وأضاف أن من يختار هؤلاء الكوادر قد يكون غير مؤهل، مما يجعله لا يختار أشخاصا مؤهلين في مجال الخدمات الصحية والطب النفسي، وبالتالي تنعكس صورة غير صحيحة، فضلاً عن أن البعض لديهم شهادات مزورة، وكل هذه الأمور تطلب عيونا فاحصة للتدقيق في الخدمة المقدمة؛ خصوصاً أننا لا نملك برامج جودة مُلزمة لجميع مُقدّمي الخدمات النفسية، سواءً في القطاع الخاص أو في القطاع الحكومي تُلزم هذه القطاعات أن تُقدم خدمات الطب النفسي والصحة النفسية وفق معايير جودة معينة، حيث إن إمكانية التطبيق الحالية اختيارية، وتتم باجتهادات فردية على مستوى مؤسسات فقط، وليس ملزماً لجميع المستشفيات.

تخصصات علمية

وعلّق "د.الوايلي" قائلاً إن الجامعات لم تول تخصصات الأمراض النفسية العناية الكافية، خصوصاً من ناحية تأهيل الاختصاصيين النفسيين، لهذا عندما يتخرج الطالب يُعيّن في أقسام الخدمات العلاجية على الرغم من أنه غير مؤهل لذلك، مبيناً أن الخريجين الذين يعملون في القطاعات الحكومية أو الأهلية غير واثقين من أنفسهم بشكل جيد وهم بأنفسهم يعترفون بهذه المشكلة، فضلاً عن أن بعض هؤلاء الأطباء النفسيين يتفاخرون بوصولهم لتلك المكانة العلمية دون أن يسعون إلى تطوير مهاراتهم المهنية، مبيناً أن المشكلة تكمن في عدم تطوير أنفسنا على مستوى الذات، وبالتالي لا نستطيع أن نصل إلى العقل الجمعي بشكل كبير، مما يحتاج إلى توعية اجتماعية أكبر من قبل المؤسسات الحكومية التخصصية سواء المستشفيات أو الجامعات، وفق خطة استراتيجية مستقبلية.

د.المديفر: سياسات «الصحة» تجاه القطاع لم تتغير منذ ثلاثين عاماً.. والتخصصات متأخرة

ربط الأمراض

وعن مدى تأثير الواقع الحالي على خدمات الصحة النفسية؟، أوضح "د.العنزي" أن وصمة الأمراض النفسية تحد من التوسع على مستوى البنى التحتية والبرامج العلاجية؛ وذلك لعدة أسباب أبرزها المكون الثقافي والديني لكل مجتمع من حيث ربط هذه الأمراض بالعين أو الحسد الذي ساهم بدوره في إعادة هذه الأمراض لأشياء غير طبية، وبالتالي عدم الاهتمام بها من المسؤولين والمختصين، وأصبح من الصعب إقناع المسؤولين بهذا الأمر، وكذلك على مستوى المتخصصين في الأمراض النفسية في الجامعات والمستشفيات تجد لديهم تقليلاً من شأن الأمراض النفسية، وهذا مما خلق لدينا عدة مشكلات.

وأضاف: حتى نستطيع أن نعالج تلك المشكلات لابد من وضع برامج وطنية موحدة بمشاركة جميع القطاعات، بحيث يكون أساسها قائماً على إزالة الوصمة من المجتمع بصفة عامة، والمسؤولين بصفة خاصة، وفق برامج مبنيّة على دراسات تلخّص المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والخسائر الاقتصادية جراء عدم التعامل السليم مع هذه المشكلة، خاصة أننا نعاني من نقص كبير في الدراسات عن هذه القضية المهمة.

مشكلات متعددة

وتداخل "د.المديفر" عن المشكلات التي يتضرر منها المريض أو المجتمع في الصحة النفسية، مبيناً أن "الصحة النفسية" مهمة للأمراض العضوية كما هي مهمة للأمراض النفسية، حيث إن هناك علاقة تبادلية بين الأمراض العضوية والصحة النفسية، ولكن ما يحدث لدينا أن الصحة النفسية بلا أب، إذ أصبح مرضاها لا يجدون العلاج الجيد، حيث إن هناك نقصا في عدد الأطباء، وقلة في عدد الأسرة في المستشفيات، إضافة إلى أن المريض النفسي لا يشمله التأمين، وهذا من أكبر العوائق الواضحة.

وأشار إلى أن أوامر العلاج في "وزارة الصحة" لا تشمل الأمراض النفسية، مما جعل كل هذه الأمور تؤدي إلى توهان المرضى النفسيين، وأصبح بالتالي رجوعهم إلى صحة نفسية أفضل أقل، وزادت مشكلاتهم حتى دخل بعضهم إلى السجون، وبعضهم ترك العمل بسبب الاكتئاب، وبالتالي نجد أن المجتمع خسر شخصاً منتجاً تحول إلى شخص عالة على المجتمع، من هنا يتضح أن تبعات الإهمال لها تأثيرات كبيرة على زيادة نتورة وزارة الصحة ككل وعلى مستوى التفكك الأسري، وقد أثبتت الاحصاءات العالمية أن أكثر الأمراض تأثيراً على الناتج القومي هي الأمراض النفسية كالاكتئاب، وانفصام واضطرابات المزاج، على هذا فإن الاهتمام بالصحة النفسية ليس ترفاً وإنما عدماً لاهتمام بها يترتب عليه فاتورة عالية التكاليف على الأمن والتعليم والصحة وعلى وزراة المالية.

وأضاف أنه يجب أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، مبيناً أن هناك تركيزا على إنشاء المستشفيات الخاصة بالمرضى النفسيين، في حين تسعى بعض الدول المتقدمة إلى تقليص أعداد مستشفيات الصحة النفسية، بل هناك دول أغلقت المستشفيات النفسية وافتتحوا أجنحة داخل المستشفيات العامة، وأعطت على ذلك نتائج كبيرة ليس على المرضى فقط، بل على الأسرة وعلى إزالة قضية الوصمة، واشتملت تلك الفكرة على إنشاء عيادات أولية للمرضى النفسيين وتوفير خدمات مُكثفة تسهم في علاج المريض بين أسرته، إضافة إلى تهيئة الخدمات المجتمعية، حيث لدينا تجربة في المجتمع عُرضت على مستوى الوزارة وأقرها معالي وزير الصحة، وتهدف إلى إنشاء خدمات مجتمعية داخل تلك المجمعات، مبيناً أن التركيز عليها ليس بالشكل الكافي حيث أن المجتمع نفسه لم يعد يستوعب تلك الفكرة.

د.العنزي: ننتظر مخرجات التعليم لسد العجز والاهتمام بالتوعية وبرامج التأهيل

وعلّق "د.الحمد" عن فكرة إغلاق المستشفيات المتخصصة للصحة النفسية، واستبدالها بأجنحة في المستشفيات العامة، وقال:"السياسة الحديثة في تقديم الخدمات النفسية تشتمل على ثلاثة مستويات، أولها في مراكز الرعاية الأولية عبر برنامج الرعاية النفسية في وزارة الصحة وشاركت فيه باعتباري المنسق الوطني بإعداد دليل ودورات تدريبية، ولكن لا

أعلم أين انتهى ذلك البرنامج وهل توقف أم مازال مستمراً في أداء مهمته؟، مبيناً أن هذا المستوى الأول يتطلب وجود مراكز رعاية أولية لاستقبال المرضى النفسيين داخل الحي والهدف من ذلك أن تكون الخدمة النفسية متوفرة وقريبة من المريض داخل الحي، موضحاً أن الامكانات غير متوفرة الآن لتطبيق ذلك، ولو كانت متوفرة فهي في حدود ضيقة جداً؛ لهذا يجب على الوزارة أن تتوسع في هذا الجانب تدريجياً بتدريب الأطباء العامين، والأطباء الذين يعملون في مراكز الرعاية الأولية.

وأضاف المستوى الثاني يتضمن المستشفيات العامة، بحيث لا تقتصر الخدمات النفسية فيها على العيادات فقط، بل لابد أن يصاحب هذه العيادات عدد من الأسرّة للحالات الطارئة، وإيجاد أسرّة للحالات الهادئة، فلو وجد في كل مستشفى بالرياض أياً كان قطاعه عدد (20) سريراً لكل مستشفى، وتكون مهيئة بشكل جيد، يكون لدينا صحة نفسية قريبة لكل مريض وأسرة؛ لأن معظم الأسر والعوائل لا يعلمون كيف يُحضّرون مرضاهم النفسيين ولا يعلمون بمن يمكن أن يتصلون به، بل لا يستطيعون أن يصلون إلى الخدمة بسهولة.

وأوضح أن المستوى الثالث يشتمل على المستشفيات الموجودة الآن، ويجب أن تكون متخصصة في نوعيات من الحالات الدقيقة، مثل المستشفيات الموجودة الآن ويجب أن تُهيأ لتكون متخصصة في نوعيات من الحالات الدقيقة، مثل حالات مقاومة الاكتئاب والهوس الاكتئابي، ومقاومة الانفصام، وتلك الحالات تحتاج إلى تأهيل، إضافة إلى نوعية من العلاج النفسي، عند ذلك نستطيع أن نقول لدينا خدمات صحية نفسية متكاملة بشكل صحيح، وكل هذه الأمور لا يمكن أن تتم إلا بوجود استراتيجية تعتمد على البرنامج الوطني للصحة النفسية.

د.الوايلي: نعاني من عاملين غير مؤهلين في التعامل مع المرضى.. والخبرات تتسرب!

القطاع الخاص

وتساءل الزميل "حمد بن مشخص" عن سبب عدم مبادرة القطاع الخاص إلى إنشاء مستشفيات الصحة النفسية في ظل أننا نعاني من نقص كبير في عدد الأسرّة، لاسيما أنها ستكون مربحة مادياً؟.

واعترض "د.صبر" على عبارة "مربحة مادياً"؛ لأن القطاع الخاص لو وجد أن تقديم خدمة الصحة النفسية مربح مادياً لسعت إليه جميع المستشفيات في القطاع الخاص، حيث إن هناك إشكالية كبرى في عملية التنويم؛ لأن المريض النفسي إذا احتاج إلى تنويم فهو مريض مضطرب والاضطرابات قد تصل إلى درجة شديدة، ويصبح التعامل معه والسيطرة عليه مكلف مادياً ويحتاج إلى كوادر مؤهلة وطاقة كبيرة؛ لأن المريض قد يُقدم على أفعال ربما تحمل المستشفى التي ينوم فيها مسؤوليات كبيرة، فإذا انتحر أو اعتدى على شخص آخر في المستشفى أو هرب فإنها تكون مشكلة كبرى، وكل هذه الحالات تجعل كل المستشفيات تمتنع من فتح أقسام للصحة النفسية، وتجعلها مصدراً لمشكلات كبرى وهذه من الأسباب المباشرة التي تمنع القطاع الخاص من فتح أقسام للصحة النفسية.

عيادات خاصة

وعن كيفية تطوير العيادات الموجودة لتصبح مستشفيات؟، أوضح "د.العنزي" أن المشكلة تكمن في نقص الكوادر الفنية من أطباء وممرضين وأخصائيين اجتماعيين، لاسيما أن وزارة الصحة تعاني من ذلك، فما بالكم في القطاع الخاص، مبيناً أن العيادات التي يتم فيها مقابلة المرضى كافية، ويوجد لدينا توسع.

وأوضح "د.صبر"أن المعادلة صعبة جداً فيما يتعلق بالخدمات الطبية النفسية في القطاع الخاص وذلك بالموازنة بين الربح المادي، والمحافظة على أخلاقيات المهنة، وتقديم خدمة جيدة.

وعلّق "د.الوايلي" عن جزئية المكسب المادي متسائلاً عن كيفية عدم وجود ربح في القطاع الخاص بالطب النفسي، ويوجد لدينا تسرب وظيفي من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص بشكل كبير!.

وأضاف أن حلول تطوير واقع الطب النفسي تحتاج إلى تكاتف، ونظرة تكاملية لجميع التخصصات للأطباء النفسيين، إلى جانب تفاعل أكبر، وحرص وتفان على تقديم العملية العلاجية للمرضى النفسيين، إلى جانب الاهتمام بالجانب الأكاديمي لكي نوفر أطباء مؤهلين، ونحتاج إلى البعد عن الصراع التخصصي الذي مازال على أرض الواقع منذ القِدم، ويعيد بناءه حالياً بشكل كبير ومقلق.

توحيد الرؤية

وحول تأسيس رؤية رؤية جديدة للصحة النفسية في المملكة، سواءً على مستوى وزارة الصحة أو القطاعات الأخرى، دعا "د.النملة" إلى توحيد الرؤية بين القطاعات؛ لأن عدم توحيدها تسبب في إيجاد نوع من التقاطع في كثير من الأمور، مطالباً مجلس الخدمات الصحية بالسعي الجاد لجميع القطاعات الصحية كلها متمثلة في وزارة الصحة والخدمات الطبية العسكرية، والجامعية، والتخصصية؛ للاستفادة من الخبرات من أجل خلق رؤية موحدة للصحة النفسية، فمادام هناك اختلاف في وجهات النظر فيما يخص الصحة النفسية فإننا نحتاج إلى رؤية موحدة منطلقة من مجلس الخدمات الصحية وأن يوافق عليها ويعتمدها بموافقة جميع الجهات.

وتداخل "د.المديفر" حول توحيد الرؤية بين القطاعات، وقال: لا أعتقد أن هناك ضرراً كبيراً من الاختلافات في وجهات النظر؛ لأنها موجودة في جميع القطاعات غير الطبية، وإنما لدينا حاجة ماسة إلى حلول تشريعية تُلزم المستشفيات العامة في المدن والمحافظات بإيجاد أسرّة للأمراض النفسية؛ حتى نواكب التطورات العالمية في مجال الصحة النفسية، مقترحاً أن يشكل التأمين الصحي مرضى "الصحة النفسية"، ولو بحدٍ أدنى، مبيناً أنه غير مكلف حيث يقارب أمراض السكر والكبد، إلى جانب الإسراع بإصدار قرار الصحة النفسية الذي يشمل حق المريض النفسي، إضافة إلى العمل الجانب الوقائي بحيث يكون لدينا حد أدنى من الثقافة النفسية داخل المجتمع، بل وداخل المدارس الثانوية، داعياً إلى حث الجامعات على إيجاد برامج تدريبية لقطاع الصحة النفسية، ويشترط فيها أن تكون عيادية.

وتداخل "د.الحمد"، قائلاً: إن رجل الأعمال المستثمر لا يهمه إن كانت الخدمات غير موجودة أو غير مكتملة أو غير متطورة بقدر ما يهمه ما ستدر عليه من أرباح، منوّهاً أن الخدمات النفسية الطبية الداخلية الخاصة بالتنويم والتأهيل النفسي مكلفة مالياً؛ لأن أثرها لا يظهر إلاّ بعد شهور، والاستثمار فيها مكلف ويحتاج إلى دعم، مقترحاً أن تشتمل الخطة المستقبلية التركيز على تحديث البرنامج الوطني للصحة النفسية في "وزارة الصحة" وننطلق منه، إلى جانب تطوير التخصصات الدقيقة؛ لأنها غير متوفرة لدينا، ففي مجال صعوبات التعلم لا يوجد لدينا سعودي متخصص في صعوبات التعلم في مجال الطب النفسي!.

خطة تطوير

وحول برامج خطة تطوير الصحة النفسية؟، شدّد "د.العنزي" على ضرورة تغيير النظرة القديمة للطب النفسي وخدماته وطريقة العلاج، وهذا لا يتم إلا بتظافر الجهود، مقترحاً إيجاد مجلس للخدمات النفسية والاجتماعية على غرار مجلس الخدمات الصحية؛ لأن هذا المجلس سيوفر لنا الجهود من الجهات الأكاديمية ومخرجات التعليم.

نقص توعية

وتساءل الزميل "هشام الكثيري" عن نقص برامج التوعية في الصحة النفسية، حتى بات المصابون بأعراض نفسية بسيطة يرفضون الذهاب إلى العيادات بحجة أنهم ليسوا مجانين؟.

وأجاب "د.صبر" قائلاً إن تلك المشكلة قديمة، ولكنها بدأت في التلاشي تدريجياً، حيث مازلنا نرى من يحتاج إلى مراجعة العيادات النفسية يتردد كثير في طلب العلاج حتى يتفاقم المرض ويضطر أن يأتي في حالة متأخرة يصعب معها العلاج، وقد يحضره ذووه بالقوة، منوّهاً على أنه ليس لدينا الوعي الكافي، ولكن بدأ ينتشر بشكل أفضل فيما يتعلق بالأمراض النفسية، خصوصاً في العشر سنوات الأخيرة أصبح لدينا عدد كبير من المراجعين لا يتحرجون من زيارة الطبيب النفسي.

ذوي الاحتياجات الخاصة

وفي مداخلة من الزميل "طلحة الأنصاري" تساءل خلالها عن مدى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة من الناحية النفسية من خلال دمجهم في المجتمع، وماهي الجهود تجاه التعامل مع هذه الفئة بشكل يحقق لها حالة نفسية سوية كغيرهم من الأصحاء بدنياً؟.

وعلّق "د.المديفر" قائلاً: يوجد جهود مبذولة للمعوقين حركياً من جهات عديدة، أما الاعاقة غير الحركية أو الذهنية فالجهد تجاه هذه الفئة محدود، وإن تنازعتها "وزارة التربية والتعليم"، و"وزارة الشؤون الاجتماعية"، و"وزارة الصحة"، تظل هناك حلقة مفقودة على الرغم من محاولات لا بأس بها من قبل القطاع الخيري وبعض القطاعات الخاصة.

وأشار "د.الحمد" إلى أن الأيتام ومجهولي الأبوين مهملين من ناحية تأهيلهم نفسياً للدخول في المجتمع والاندماج فيه، داعياً إلى إيجاد خدمات نفسية كبيرة تتواكب مع نمو الطفل من طفولته حتى يكبر ويتخرج من المرحلة الابتدائية والمراحل الأخرى المتوسطة والثانوية والجامعية، ومن ثم دخوله في معترك الحياة والمجتمع؛ لأن مثل هؤلاء لهم ظروف خاصة، وتنتظرهم صعوبات كبيرة في عملية الاندماج مع المجتمع سواء في شخصياتهم أو مشاكلهم الاجتماعية في العمل ومع المجتمع؛ مما يجعلنا نحتاج إلى إيجاد برامج وجهود كبيرة في هذا الجانب.

القطاع الخاص.. خيار لم يكتمل دعماً واستثماراً

أكد "د.عمر المديفر" على أن ما ينقصنا في ظل التسرب الوظيفي إلى القطاع الخاص هو التأهيل والتدريب، مشيراً إلى أن هناك تخصصات نحتاجها بشكل كبير، وتحديداً في تخصصات الخدمة النفسية، مبيناً أن نقص الكوادر البشرية المؤهلة هاجس يحتاج إلى حل جذري.

وتداخل "د.أسعد صبر" ذاكراً أن أهم ما نحتاجه في مجال تطوير الصحة النفسية هو إيجاد إحصائيات وبحوث عن الأمراض النفسية في المملكة؛ حتى نعرف الاحتياجات الفعلية وكيفية تطويرها، إلى جانب دخول القطاع الخاص بشكل

أكبر في مجال الصحة النفسية، مع إيجاد ربط في المعلومات ما بين القطاع الخاص والحكومي مثل الملف الصحي الالكتروني عن المريض، إضافة إلى تأهيل الكوادر وتطويرها في جميع المجالات، خصوصاً المجال النفسي.
وعن دور القطاع الخاص فيما يتعلق بالصحة النفسية؟، بيّن "د.أسعد صبر" أن القطاع الخاص خطى خطوات جيدة خلال ال(15) عاماً الماضية؛ نتيجة المرونة في تقديم الخدمة، وإمكانية إتاحة الخدمة للمريض، وكل هذه الأمور شكّلت دوراً في دفع القطاع الخاص لتقديم الخدمة لمريض الصحة النفسية، منوّهاً أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى عدم تطور القطاع الخاص في مجال العلاج النفسي وبعضها مادية وأخرى لوجستية.
وقال:"أرى أن القطاع الخاص يؤدي دوراً متقدماً في مجال الصحة النفسية، إلاّ أنه يحتاج إلى دعم من عدة جوانب منها برامج التأهيل، والبرامج التوعوية، وبعض البرامج التي تتيح للقطاع الخاص أن يتوسّع في تقديم الخدمة، خصوصاً التنويم للمريض النفسي، إذ من الملاحظ أن خدمة العيادات الخارجية متوفّرة ومتاحة، إلاّ أن خدمة التنويم في المستشفيات الخاصة مازالت متأخرة جداً.
دمج المرضى في المستشفيات أفضل الحلول!
قال "د.عمر المديفر" -معلقاً على التطلعات تجاه تطوير مجال الصحة النفسية-: "ربما نتفق جميعاً أن الصحة النفسية والطب النفسي يأتيان في مؤخرة الأولويات بالنسبة للقطاعات الصحية ككل، سواءً في القطاع العام أو الخاص أو القطاعات العسكرية، بل نجد أن كل القطاعات الطبية تتنصّل عن مسؤولياتها في الصحة النفسية بتبريرات مختلفة، مبيناً أن تشخيص الأطباء النفسيين لأزمة الواقع ينحصر في أمرين، أولهما أن "الصحة النفسية" تأتي في آخر الأولويات، وثانيهما هو أن المسؤولين في الصحة النفسية على مستوى القطاعات بشكل عام يفكرون بعقلية الستينيات من القرن الماضي التي تنظر إلى الصحة النفسية على أنها عبارة عن نفسيّات وأسرّة -على حد قوله-، ذاكراً أنهم طالبوا كثيراً بإيجاد خدمة نفسية في جميع المستشفيات العامة حتى ولو كان عدد الأسرّة لا يتجاوز (20) سريراً ما بين عيادات وتنويم.
وأضاف أن ثقافة المجتمع تعتبر المريض النفسي "مجنونا"، ومن ثم إبعاده عن الناس، مبيناً أن مدينة الملك سعود الطبية (الشميسي) لا يوجد فيها جناح للأمراض النفسية، وكذلك لا تجد في مستشفى مكة جناحاً للصحة النفسية، وأيضاً في جدة والمدينة والدمام كل المستشفيات العامة في هذه المدن وغيرها، بينما ترى مستشفيات منعزلة عن المدن بمسافة (20 كيلاً) للمرضى النفسيين؛ مما يؤصل ثقافة "العيب" بالنسبة للأمراض النفسية وفق السياسات القديمة التي لا تزال مُتبعة، وتُكرّس مبدأ أن المريض النفسي شخص خطير يجب أن يُبعد عن الناس، وأن لا يترك يختلط مع المرضى الآخرين، وهو الأمر الذي يؤكد على أنه لا يوجد لدينا نموذج للصحة النفسية.

حذّر أصحاب المركبات ومالكيها من مخالفة الأنظمة

• الأمن العام" يلوّح بعقوبات • مغلظة" بحق المتلاعبين بلوحات سياراتهم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/08/article799735.html

الرياض- محمدالغنيم
حذر "الأمن العام" قائدي السيارات ومالكيها من وضع ملصقات أو طمس بعض أرقام وحروف لوحات سياراتهم أو نزعها مؤكداً أن الأجهزة الأمنية والمرورية "تتابع وترصد" قيام بعض قائدي المركبات أومالكيها بذلك بقصد تلافي الرصدالميداني والآلي للمخالفات المرورية.
وعدّ "الأمن العام" في بيان حصلت"الرياض"على نسخة منه هذه التصرفات مخالفة صريحة لنصوص نظام المرور ولائحته التنفيذية الذي أكد على وجوب المحافظة على لوحة المركبة وتثبيتها بشكل جيد والمحافظة على نظافتها وأن تكون واضحة المعالم وحذر هذا النظام من وضع أي إضافات أو ملصقات على اللوحات أو تغيير لونها كذلك منع طمس

المعالم الخاصة بتعريف المركبة وحدد نظام المرور عقوبة من يرتكب هذه المخالفات بالغرامة المالية أو بحجز المركبة مع الغرامة.
ولوح "الأمن العام" في هذا الشأن بإحالة المخالفين لهيئات الفصل في المخالفات المرورية لتغليظ العقوبة بحق مرتكبي هذه المخالفات وفق النظام،مجدداً تحذيره لكافة ملاك المركبات وقائديها من ارتكاب هذه المخالفات حتى لايتعرضون لغرامة مالية وتتعرض مركباتهم للحجز.
ويأتي تحذير الأمن العام هذا بعد تزايد هذه المخالفات بشكل لافت حيث يعمد كثير من قائدي السيارات خصوصاً فئة الشباب إلى إخفاء لوحات سياراتهم أو نزعها لمواجهة رصد كاميرات "ساهر"على الطرق السريعة.
وإمتدت هذه المخالفات لدول الخليج حيث شهدالعام المنصرم حجز عدد من السيارات لمواطنين سعوديين في الإمارات وغيرها بعد قيام أصحابها بطمس أرقام لوحات سياراتهم لنفس الغرض وهو ماتعتبره أنظمة كثير من دول العالم مخالفة صريحة للقانون تستوجب العقاب وبحزم.
وكانت"الرياض"قد أشارت قبل أكثر من عام ونصف إلى انتشار هذه الظاهرة وأكدت على مخاوف تجاوز خطورتها للجوانب المرورية إلى جوانب أمنية أخرى حيث تنتشر في كثير من شوارعنا سيارات "مجهولة" لاتحمل لوحات في استهتار صارخ للنظام بغض النظر عن الهدف من ذلك التصرف.

رعى حفل القنصلية النيجيرية.. السفيرطيب:

7 ملايين وافد ينعمون بكافة حقوقهم في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/01/08/article799682.html

مكة المكرمة - تركي السويهري
أكد السفيرمحمد أحمد طيب مدير عام فرع وزارة الخارجية بمنطقة مكة المكرمة أن المملكة تستضيف على أراضيها أكثر من سبعة ملايين وافد من جنسيات مختلفة أغلبهم من الدول الإسلامية وتفتح ذراعيها أمامهم والجميع ينعمون بكامل حقوقهم المشروعة مشيراً أن التزام الوافدين بنظام الإقامة يجعل الجهات المسؤولة تحميه وتحمي أسرته وتقدم له الخدمات التعليمية والصحية بشكل نظامى وبأرقى الخدمات، وقال الطيب خلال رعايته الحفل السنوى الأول للقنصلية النيجيرية لتكريم رؤساء الجالية المقيمة والموظف المتميز بالقنصلية العامة وعدد ممن قدموا خدمات متميزة للجالية لهذا العام: أن الجالية النيجيرية تعتبر من اكبر الجاليات فى منطقة مكة المكرمة ووفدت إلى المملكة منذ زمن طويل بدافع ديني ليعيشوا على ثرى هذه البلاد المباركة وكان منهم العلماء والمعلمون وطلاب العلم وبعضهم نهل من علوم هذه البلاد وعاد إلى بلده داعياً وواعظاً وخير سفير ينقل انطباعاته عن المملكة للشعوب الإسلامية إلى جانب وجود عدد كبير يدرسون فى الجامعات والمعاهد العلمية السعودية المختلفة، وقال الطيب إنني سعيد أن أكون معكم هذه الليلة وأشكر القنصل العام السفير احمد عمر الذى هيأ هذا اللقاء الذى يعزز التعارف فيما بيننا وسوف يشكل مساحة كبيرة لمعرفة احتياجات الجالية والمطلوب منها،،مشيراً أنه كواحد من أبناء مكة المكرمة عاش بين ابناء الجالية النيجيرية وتتلمذ على ايدي معلمين من الأفارقة والنيجيريين بالذات ومن أبنائهم وأحفادهم حالياً معلمون وأئمة مساجد وخطباء ولهم دور كبير فى المشاركة فى تنمية هذا الوطن الغالي الذي يحمل رسالة خدمة الإسلام والمسلمين منذ عهد الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه وسار من بعده أبناؤه على هذا النهج حتى هذا العهد الزاهر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وقال الطيب مخاطباً أبناء الجالية النيجيرية أنتم خير من يمثل الجالية النيجيرية فى المملكة والتي تعد من أكبر الجاليات في منطقة مكة وأرجو أن تتابعوا مسيرة النماذج المضيئة التي ساهمت وقدمت وعاشت بيننا ولازال المجتمع السعودي يذكر جهدهاوعطاءها ،،وقد لمست تعاوناً كبيراً وتفاعلاً من السفير أحمد عمر من أجل توطيد العلاقات وتبادل الآراء ووجهات

النظر فيما يخدم العلاقة بين البلدين ويحقق العيش الكريم للجالية المقيمة بطريقة نظامية وكل مواطن فى المملكة يمثل بلاده ويهمنا جداً أن يكون وجودكم أخويا تعيشون حياة كريمة وكل ماتقدمونه من جهد ومساهمات مقدر لكم من قيادة وأبناء المملكة.

وقال الطيب أنه لأول مرة يشارك فى حفل جالية أفريقية مقيمة وقد شعر بالسعادة والحفاوة وحسن الاستقبال من الجميع ،ثم ألقى القنصل العام لنيجيريا السفيرأحمد عمر كلمة رفع فيها خالص التحيات والشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولى عهده الأمين والشعب السعودى،،مؤكداً أن الجالية النيجيرية تحظى برعاية كبيرة من حكومة خادم الحرمين الشريفين ،،ونقل السفير أحمد عمر تحيات وتقدير الرئيس النيجيري وحكومته والشعب النيجيري للمملكة حكومة وشعبا، ووجه شكره للسفير محمد احمد طيب على تشريفه الحفل وكذلك منسوبي وزارة الخارجية وممثلي وزارة الحج وأعضاء السلك الدبلوماسي متمنياً أن تتكرر هذه المناسبات السعيدة كل عام سائلاً الله جل وعلا أن يحفظ المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً ويحفظ نيجيريا وجميع دول العالم وأن يسود الأمن والاستقرار في جميع الدول وبين الشعوب. كما شارك القنصل عثمان أرى أوغا بكلمة ترحيبية،،ثم أعلن السفير احمد عمر أسماء الفائزين بجائزة القنصلية والمكرمين،،ثم قدم القنصل أدمو ابراهيم لاموا نبذة تعريفية عن المكرمين ،،واستمع الحضور لردود فعل وانطباعات الحاصلين على الجوائز ثم تناول الجميع طعام العشاء والتقطت الصور التذكارية.

تحقيقا للعدالة والإسراع في تقليص قائمة الانتظار

اتجاه لتعديل أقساط القروض العقارية لتصل20٪ من الراتب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130107/Con20130107562330.htm

ياسر المطيري (المدينة المنورة)

كشفت مصادر رسمية الإتجاه إلى إقرار تعديلات على طريقة سداد قروض صندوق التنمية العقارية لتكون الأقساط بنسبة 20 في المئة من راتب المقترض وليست قسطا ثابتا لجميع المقترضين.

وعلمت «عكاظ» أن تغيير طريقة السداد ستكون نسبة من الراتب بحدود 20 في المئة، وبحد أدنى ألف ريال، وأعلى خمسة آلاف ريال، بنيت على أساس أن المعدلات العالمية لتمويل السكن تتراوح بين 20 إلى 30 في المئة من دخل المواطن المقترض، ما يراعي ظروف جميع فئات المواطنين، وتمكين الصندوق من سرعة تدوير مايتم تحصيله لمن هم على قوائم الانتظار.

وأكدت المصادر أن مجلس الشورى أيد هذا التوجه، وأشار أنه لتحقيق العدالة في التحصيل بين المقتدرين وغير المقتدرين، ولتحقيق سرعة تدوير رأس مال الصندوق، ورفع نسبة تحصيله.

وبينت أن نسبة القسط المقترحة غير مرهقة، وتراعي ظروف جميع فئات المواطنين حيث يتساوى في الوقت الحالي في قسط السداد البالغ 1666 ريالا من كان راتبه ثلاثة آلاف ريال مع من هم في المرتبة الخامسة عشرة أو أعلى، بينما لو طبق القسط بنسبة 20 في المئة من الراتب فإن من راتبه ثلاثة آلاف ريال سوف يدفع قسطا قدره 600ريال فقط ، ومن كان راتبه 10آلاف ريال سوف يدفع قسطا قدره ألفا ريال وهكذا.

وتمكن هذه الطريقة صندوق التنمية العقارية من توجيه الدعم المالي، وتيسر فترة السداد لمن هم أكثر حاجة له.

وبلغت القروض التي قدمها الصندوق منذ تأسيسه قبل أربعة عقود حتى نهاية العام المالي 1432- 1433هـ نحو 678٬788 قرضا بإجمالي 197,76 مليار ريال، وتصل عدد الوحدات السكنية الممولة إلى 841,273 وحدة سكنية ووصل عدد المتقدمين إلكترونيا 2,386,684 متقدما في حين بلغ عدد المستوفين للشروط الواجب توفرها لتقديم طلب القرض 1,693,764 متقدما، وتبلغ القيمة التقديرية للطلبات المستوفية لشروط التقديم 838,370 مليون ريال. أما عدد الطلبات المتراكمة والتي لاتشمل طلبات المتقدمين إلكترونيا 582,078 وتبلغ القيمة التقديرية لها 288,114 مليون ريال.

الأم وأخوات الضحية اعترضوا وطالبوا بالقصاص من الأب

الحكم على قاتل ابنه 5 سنوات مع دفع الدية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130107/Con20130107562479.htm

أحمد الأنصاري (ينبع)

حكمت المحكمة الشرعية بينبع أمس على قاتل ابنه بالسجن خمس سنوات ودفع الدية في انتظار تمييز الحكم وفور إصدار الحكم اعترضت والدة المقتول «وسام» واثنتان من أخواته على الحكم وطالبوا بالاستئناف والقصاص من والدهم بسب قيامه بحرمانهم من أخيهم الوحيد.

وشهد موقع المحكمة مشادة كلامية بين أم وسام وعمه حول موضوع حضانة الأطفال والذي صدر للأم حكم شرعي في محكمة ينبع سابقا يفيد بنزع الولاية من أبيهم وحصول الأم على الوصايا في تربية بناتها القصر وهما بنتان وأما البنتان الكبيرتان فلا ولاية عليهما وجاءت المصادفة أن الأب الذي قتل ابنها كان أحد المزكين لها في الوصايا على بناته القصر وكان ذلك وهو مسجون قبل عدة أشهر وكان وقتها في انتظار الحكم الشرعي في قتله لابنه «وسام».

يذكر أن تفاصيل القضية تعود إلى ما قبل عام تقريبا عندما توجه والد وسام إلى العمارة التي تقطن بها طليقته مع أبنائه في حي الشوام، وهناك ارتكب جريمة قتل عند مدخل العمارة بعد ضربه بعصا غليظة وتسديد عدة طعنات بآلة حادة في جسده وعلى الرغم من نقله إلى المستشفى إلا أنه فارق الحياة بعد لحظات من دخوله متأثرا بإصابات بليغة في جسده، وبحسب التقارير الطبية فإن الطفل تعرض لعدة طعنات كانت إحداها نافذة في النحر .

وكان الأب اعترف بقتل ابنه ولكنه أنكر في ذات الوقت أن يكون قد بيت النية لقتله وإنما تخويفه بالسكين فقط وأن ما حدث أن الابن أثناء تهديده له بالسكين قام بمقاومة والده وحدث ما حدث وكان ذلك الاعتراف أمام القضاة أثناء تسجيل اعترافاته في ذلك الوقت.

وتروي أم وسام التفاصيل، مؤكدة أنهم سمعوا صوت وسام يستغيث وينادي قائلة: «كان يستنجد بي وينادني (أمي، أمي)، وعند سماع أحد الجيران ذلك نظر إلى موقع النداء في مدخل العمارة فوجد رجلا يقوم بضرب وسام بالعصا الخشبية ومن ثم طعنه بسكين وهو يحاول الهرب منه وما هي إلا لحظات حتى اختفى الجاني من موقع الجريمة في مدخل العمارة، وعند الذهاب إلى المدخل وجدت بركة من الدماء ووسام يحاول الصعود عبر السلالم وهو في حالة صعبة والدماء تنزف من كل جانب، وكان ينادي أمه ومن ثم يتشهد ويقول لا إله إلا الله محمد رسول الله حتى وصل إلى باب منزلهم وهو في حالته تلك ورأته أخته وقتها وفي حينه نقلته إلى المستشفى ولكنه فارق الحياة (يرحمه الله)»

وطالبت عبر «عكاظ» بمقابلة أمير منطقة المدينة المنورة لتطلعه على أحوالها

وقالت أم وسام بعد النطق بالحكم «سألتني ابنتي: أمي هل سيخرج والدي بعد انقضاء العقوبة ليقتلنا مثلما قتل أخينا وسام؟».

وطالبت أم وسام حمايتها وبناتها الأربع من أحد أعمامهن كونه يهددهن بشكل مستمر بأخذهن منها.

وعن الحكم الشرعي أجابت «قدمت لائحة اعتراض على الحكم الشرعي واستئنافه وطالبت بتنفيذ حد القصاص تعزيزا في قاتل (وسام).

وأضافت «لم يتحقق أي شيء من مطالبي خلال عام كامل، وأطالب بمقابلة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة لأطلعه على أحوالي واحتياجاتي».

وقالت: لم تتعاون الإدارات الحكومية معي نهائيا فلم أحصل على الجنسية، رغم أني أم لأربع بنات سعوديات وابني وسام -رحمه الله- ولم يتم نقل كفالتي على إحدى بناتي الكبار رغم استيفاء جميع الشروط، وأنا على كفالة أخي الكبير الذي يتحمل همومنا منذ فترة طويلة، كما أنني أحصل على 500 ريال فقط من إحدى الجمعيات الخيرية.

وحول علاقة البنات مع والدهن الذي قتل أخاهم قالت أم وسام «رافقت البنات بزيارة والدهن في السجن أربع مرات من أجل السلام عليه، وكن خائفات منه بسب تصرفاته السابقة معنا بعد قيامه بقتل أخيهن الوحيد»..

بسبب تداخل أراضي المخطط وعدم التدقيق في منح رخص البناء

أمانة جدة تعطل استفادة مواطن من منحة عمرها33 عاماً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130107/Con20130107562419.htm

أحمد السلمي (جدة)

ظل مواطن يطارد معاملة منحته التي تحصل عليها قبل 33 عاما من بلدية فرعية لثلاث سنوات من أجل إزالة تعد وقع عليها بسبب تداخل قطع الأراضي في مخطط المنح، حيث بنى مواطن آخر منزله على جزء منها، الأمر الذي حرمه الاستفادة منها.

واعترف مساعد رئيس التعديات في بلدية الجنوب الفرعية سلطان الزبيدي لـ «عكاظ» بمشكلة المواطن، موضحا أنها متعلقة بتداخل بينه وبين قطعة جاره وكل منهما يحمل صكا شرعيا، حيث إن جاره اقتطع 6 أمتار من أرضه في منح الخمرة.

وأضاف «جاء توجيه من الأمين بإزالة التعدي على أرضه، ولكن الإزالة في حالة تنفيذها تهدم منزل جاره المبني بموجب تصريح ورخصة بناء صادرة من الأمانة نفسها قبل أربع سنوات، وهنا تكمن المشكلة، بحكم أن المخطط فيه تداخل كبير ولا يقتصر ذلك على هذه القطعة فقط، والحل لدى الأمانة».

وفي المقابل يقول المواطن عبدالحميد بن أحمد رزق صاحب الشكوى، إن معاملته في بلدية جنوب جدة الفرعية من تاريخ 1430/4/29هـ المتعلقة بإزالة التعدي الحاصل على منحته وتسليمه أرضه رقم 205 في مخطط الخمرة 101 والمسلمة له على الطبيعة منذ عام 1402هـ.

وأضاف «في عام 1430هـ عرضت القطعة للبيع واتجهت إلى مكتب هندسي لأخذ كروكي جديد لها على الطبيعة وفوجئت بصاحب المكتب يخبرني بأن القطعة عليها تعد من الناحية الشرقية، عبارة عن استقطاع 6 أمتار بطول الضلع الشرقي، وأقام عليها مواطن آخر منزلا وحوشا، وتم إعطائي خطابا رسميا بتاريخ 1430/4/29هـ بهذا التعدي إلى بلدية الجنوب الفرعية بهدف إزالته، لتبدأ رحلة المعاناة حيث سلمت الخطاب والكروكي إلى البلدية برقم 1582 وتم تحويله إلى قسم التعديات دون أن أحصل على أي نتيجة رغم تعدد الشكاوى التي تقدمت بها إلى أمين جدة ورئيس البلدية، ومن ذلك شكوى تقدمت بها إلى أمين جدة فأحالها إلى الإدارة القانونية بتاريخ 1431/3/7هـ، ولم تحل الإشكالية حتى الآن».

من جانبه قال صاحب المنزل المتداخل محمد الشريف لـ «عكاظ» إن والده أقام المنزل منذ عام 1410هـ، أي قبل أكثر من 23 عاما بموجب صك شرعي صادر من المحكمة وكروكي ورخصة بناء صادرة من الأمانة نفسها، وتم البناء على نفس الكروكي المحدد في الرخصة.

وأشار الشريف إلى أن الخطأ ليس من جهتهم أو من جارهم بل من تخطيط الأمانة نفسها، وهم لا يتحملون الخطأ، حسب قوله، لاسيما وأن جميع إجراءاتهم سليمة.

الخبراء يحذرون من اختراق شرف المهنة

محامو الثلاث ورقات .. الترافع بالتدليس

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130107/Con20130107562326.htm

عبدالله الداني (جدة)

ألزمت المحكمة الجزائية في جدة (وكيلا شرعيا) بإزالة عبارات من أوراقه الرسمية توهم الآخرين بأنه محام مرخص له من وزارة العدل. وطلبت المحكمة من الرجل إزالة ومحو كل ما يوهم الآخرين عن انتسابه إلى مهنة الاستشارات القانونية والمحاماة وغيرها.

وكان الموكل رفع دعوى إلى المحكمة كما تقدم بعدة شكاوى إلى الجهات ذات الصلة يطالب فيها بإيقاع أشد العقوبات بحق وكيله (المحامي) بعد أن رأى -بحسب دعواه- أن المدعى عليه منتحل لصفة المحاماة، ورغم أن القاضي لم ير بينة من المدعي، ولم يثبت له انتحال المدعى عليه لصفة المحاماة، إلا أنه ألزم الوكيل بعدم استخدام لفظ المحاماة في عقوده وتوضيح ما تعنيه كلمة استشارات في مطبوعاته.

المحامي أحمد الراشد يعلق على انتحال البعض لصفة المحاماة ويقول إن النظام ينص على عقوبات بحق منتحلي صفة المحاماة، مبينا أن وزارة العدل أحالت عددا من المتهمين في قضايا مماثلة إلى جهات التحقيق تمهيدا لتوقيع العقوبات عليهم. ويستطرد الراشد شارحا: إذا كتب أحدهم على مستنداته أو تعاقداته بصفته محاميا وهو غير ذلك فإن ذلك يعد تضليلا للناس، ويستحق المنتحل عقوبة غرامة 30 ألف ريال والسجن عاما.

الراشد يرى أن انتحال البعض صفة المحامين مسألة خطيرة، حيث تدفع أموال وتحدث أضرار للمتقاضين. مشيرا إلى أن المحامي الرسمي المقيد في سجلات وزارة العدل يحق له تأسيس مكتب وممارسة نشاطاته تحت إشراف الوزارة، بينما المنتحلون لا يستطيعون فعل ذلك، فمهنة المحاماة إنسانية وشريفة وعمل لا يجب أن يدخل فيه المنتحلون حتى لا يضللوا الناس ويضيعوا حقوقهم، يستوي في ذلك المحامي الذي يمارس المهنة بعد شطب اسمه من سجل المحامين.

نصب واحتيال

المحامي أحمد خالد السديري ذكر أن من ينتحل صفة المحاماة يعتبر مزورا ونص على ذلك النظام في إحدى مواده، حيث اعتبر الانتحال ضربا من ضروب التزوير ويعاقب عليه بالسجن والمحامي مكلف بخدمة عامة ومن ثم إذا انتحل صفة أو توقيعا أو اسما وقدم وثيقة تفيد بأنه محام وثبت عدم صحتها فيعد من فعل ذلك مزورا وإذا لم يقدم أوراقا رسمية أو غير رسمية تثبت صفته فإن الفاعل يعد نصابا ومحتالا، مؤكدا أن الأمر يقلق المحامين لأن بعضهم ينصب على الناس ويأكل حقوقهم بالانتحال.

البعد عن المجاملات

رئيس لجنة المحامين في جدة ياسين خياط، قال إن مهنة المحاماة في المملكة حديثة لا تتجاوز العشر سنوات من ناحية التنظيم، وأرجع وجود المنتحلين في المهنة إلى ضعف الرقابة من الجهات المختصة وعدم متابعة البلاغات التي تردها من المحامين وغيرهم ضد بعض الأشخاص المنتحلين، خاصة ان بعض الأمور واضحة أمام الجهات المختصة وتستحق الإحالة إلى الادعاء العام وتوقيع العقوبة بحق المخالفين.

ويمضي خياط الى القول إن البعض يتخذ من كلمة مستشار غطاء ليوهم الناس ويغرر بهم وهناك صفة أخرى تحت اسم محكم معتمد لممارسة الاحتيال، والصفتان متشابهتان في الجرم، في حين أن البعض يستخدم شعار الميزان أيضا لإيهام الناس دون أن يكتب ما يدينه من عبارات مباشرة، موضحا أن النظام يعاقب على ذلك.

وبين خياط أن مهنة التحكيم لا تخول المحكم مراجعة المحاكم للترافع عن الغير، مبينا أن هذه ممارسات خاطئة، وهناك سوابق حدثت من قبل في هذا الشأن مع هيئة التحقيق والادعاء العام.

وانتقد عدم تكييف بعض الجهات وصف مستشار أو محكم بأنه جريمة انتحال أو مخالفة نظامية، مطالبا بالنظر إلى المستقبل، وحل المشكلة، معتبرا أن في الأمر تغريرا بالناس.
ورأى خياط أن على وزارة العدل مسؤولية كبرى في ما يتعلق بحماية مهنة المحاماة من الدخلاء، مطالبا بتطبيق العقوبات على الجميع بشكل صارم وجدي بعيدا عن المجاملات.

حائط الصد

أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز المحامي الدكتور عمر الخولي، أوضح أن هناك من يلجأ لممارسة المحاماة من غير تأهيل أو رخصة وهذه جريمة بحسب النظام، «قد يكون المنتحل كاتبا لبعض العبارات سواء في عقوده أو في مكتبه أو يضعها في مطبوعاته أو لوحة مكتبه، ليوهم الناس بأنه محام»، ويطالب الخولي بضرورة التنبه للمتلاعبين.
ويصف الدكتور أنور علي بخرجي مهنة المحاماة بأنها حائط الصد الأول في المجتمع، فهي مهنة الدفاع عن الحق ووجودها ضرورة عدلية في العصر، حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى من يقدم العون القانوني للأروقة القضائية بمختلف درجاتها بما يساعد الجهاز القضائي على استبيان الحقيقة ومن ثم إصدار حكم غير مشوب بعيب.
كما أن المحامي يقدم العون القانوني للراغبين في معرفة حقوقهم وواجباتهم. ومن هنا تبرز أهمية المحاماة كمهنة رفيعة تتطلب قدراً كبيراً من المسؤولية كونها مهنة الدفاع عن الحق (القضاء الواقف).
بحسبان أن كل خصومة تنطوي على حق أو باطل أو بعض من أيهما متى ما أثير النزاع أمام القضاء، حيث تكون مهمة المحكمة الاستماع لبينات وأدلة طرفي النزاع فتقضي بينهما وفقاً لما يقدمه كل منهما من أدلة وبراهين تدعم موقفه القانوني.

القضاء الواقف

بخرجي يضيف: لما كان الأمر يتطلب الدقة من حيث تصنيف المستندات والأدلة والبراهين وتقديم الشهود بما يجلي الحقيقة ليتم تقديمها في ساحة القضاء، وهو الدور الذي لا يمكن للقاضي القيام به لاستجلاء الحقائق، حيث إن وضع القاضي يحتم عليه الحياد فليس له أن يقوم بهذا الدور حتى لا يفقد حياديته حفاظاً على أهم ركن من أركان توليه القضاء، وحيث إن المعاملات والعلاقات بين أطراف المجتمع تعقدت بتطور وسائل وأساليب الحياة فقد برزت حاجة الأفراد والمؤسسات إلى الاستعانة بمن لهم الدراية والمعرفة بوسائل الدفاع عن الحق وتحديد البينات المطلوبة وعرض المستندات أمام المحكمة، الذي لم يعد بالأمر السهل، إذ لا يمكن للمتخاصمين من أفراد المجتمع القيام به على الوجه المطلوب دون الاستعانة بأصحاب التخصص، ومن هنا تبرز أهمية وجود المحامي حتى يتسنى تقديم القضية أمام المحكمة بصورة متكاملة وواضحة جلية تمكن القاضي من الإحاطة بالحقائق فيقضي في الدعوى التي أمامه مطمئنا دون أن يساوره شك.

ظاهرة الدعوجية

بخرجي يستطرد ويضيف: على الرغم من أن هذه المهنة لم تكن لها منظومة تحكمها، حيث كان كل من يجد في نفسه القدرة على الوقوف أمام القضاء يقوم بالتوكل عن الخصوم، ما أفرز ظاهرة (الدعوجية)، وعلى الرغم من أن وزارة التجارة ظلت تقوم بمنح تراخيص الاستشارات القانونية للمؤهلين علمياً لممارسة المهنة، إلا أن مهنة المحاماة لم تتبلور وتظهر ملامحها بشكل واضح إلا بعد صدور نظام المحاماة الصادر بموجب المرسوم الملكي الكريم في 1422/7/28هـ، حيث وضع اللبنات التنظيمية الأولى لهذه المهنة بما يجعلنا أكثر تفاؤلا في إرضاء تطلعات المحامين وطموحاتهم.
وأضاف: نثمن الجهود المبذولة من الجهات المختصة التي أحدثت هذه النقلة النوعية التي شكلت نقطة تحول مهمة في ظهور المحامي بشكل أكثر مهنية، إلا أننا نلاحظ أن هناك قصورا في بعض الجوانب المهمة التي نرى ضرورة الالتفات إليها ومعالجتها، حيث إننا في حاجة ماسة إلى أن تكون هناك هيئة أو كيان موحد للمحامين للعناية بشؤونهم والإسهام في الارتقاء بالبيئة العدلية والمشاركة في تطوير المهنة والمحافظة عليها، وعلى الرغم من وجود كيانات في شكل لجان تعمل تحت مظلة الغرف التجارية، إلا أننا لا نجد أن هذه اللجان قامت بدورها المطلوب.

سجن وغرامة

لاحظ بخرجي أن العديد من دول العالم اتجهت إلى الترخيص لهيئات تجمع المحامين وتنظم هذه المهنة التي تهدف إلى الدفاع عن مصالح المحامين والمحافظة على فاعلية المهنة وضمان حرية المحامي في أداء رسالته، ومعاقبة المسيئين لهذه المهنة، وتنظيم جهود أعضاء النقابة لتطوير الفكر القانوني في خدمة الحق والعدل والتقدم والمساهمة في تطوير التشريع ابتغاء تيسير العدالة بغير موانع مادية أو تعقيدات إدارية، كما تهدف تلك الهيئات إلى تنشيط البحوث القانونية وتشجيع القائمين بها ورفع المستوى العلمي للأعضاء، وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى توفير العمل المهني للأعضاء وتنظيم التعاون في ممارسة المهنة وتقديم المعونة القضائية لغير القادرين.

وأضاف: نعاني كمحامين ممارسين للمهنة إشكالية قيام غير المحامين بانتحال صفة المحامين على الرغم من أن نظام المحاماة فرض عقوبات رادعة على منتحلي صفة المحامي وفقاً لنص المادة 37، التي جاء نصها: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن 30 ألف ريال أو بهما معا:
أ - الشخص الذي انتحل صفة المحامي أو مارس مهنة المحاماة خلافاً لأحكام هذا النظام.
ب - المحامي الذي مارس مهنة المحاماة بعد شطب اسمه من جدول المحامين.
تعديل النصوص
بخرجي أشار إلى أن توقيع العقوبات يكون من القضاء المختص، كما أن قسم المتابعة في إدارة المحاماة يقوم بدوره عبر جولات تفتيشية لرصد منتحلي صفة المحامين، إلا أننا نرى أنه لا بد من وضع المزيد من الضوابط لمحاربة الظاهرة، فلا بد أن تكون هناك برامج توعوية متخصصة حفاظاً على حقوق العباد من عبث واستهتار المنتحلين الذين يمارسون المهنة دون تراخيص، ما سيؤثر سلباً في البيئة العدلية، باعتبار أن التعليمات الخاصة بمهنة المحاماة حصرت مزاولة المهنة على المقيدين في جدول المحامين الممارسين لدى وزارة العدل، لذلك فإننا نرى أنه لا بد من توحيد الجهود بين المحامين والجهات المختصة بوضع المزيد من الضوابط والآليات لمحاربة الظاهرة.
وخلص إلى القول: إن نظام المحاماة ما زال في حاجة إلى وقفة تأمل وإلى إصلاح لمسايرة الحداثة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وليس الاقتصار على تعديل بعض نصوصه.
كما يحتاج إصلاح النظام وتقوية مؤسسة الدفاع دعما وتقوية لمؤسسة القضاء التي تجد في المحامي الساعد الأول في تنوير القاضي وتسهيل مهمته وتمكينه من أداء واجبه في ظل الظواهر المجتمعية الوطنية والإقليمية والدولية.
«العدل» تؤكد: لا تهاون مع المسيئين
توعدت وزارة العدل منتحلي صفة المحاماة، واصفة سلوكهم بالإساءة لشرف المهنة. وقالت الوزارة إن المحامين هم أحد عوامل نجاح العملية القضائية، مؤكدة أنها أحالت 14 منتحلا العام المنصرم إلى الجهات المختصة لتطبيق العقوبة بحقهم.
وذكر مصدر عدلي أن هناك إجراءات لرصد المنتحلين، ومنها جولات يقوم بها قسم المتابعة في الإدارة بتعاون القضاة وكافة الجهات القضائية، إلى جانب تعاميم بعدم قبول الترافع عن الآخرين إلا للمقيدين في جدول المحامين الممارسين.
وشدد المصدر على أن الوزارة تعمل بكل قوة ودون استثناء لمتابعة وتعقب كل من يتعدى على المهنة أو يضلل المواطنين والمقيمين على حد سواء.
وتتلقى الجهات المختصة شكاوى الضحايا، وتحيلها ـ بعد التحقق منها ـ إلى هيئة التحقيق لتحريك الدعوى الجزائية بحقهم أمام القضاء. ونفى المصدر وجود تهاون أو ضعف رقابة من الوزارة بحق المنتحلين.

خطأ طبي يفقد "مبتعثة" بأميركا بصرها

"إبصار" تؤمن لها عملا موقتا.. والملحقية تعد بالمتابعة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=127906&CategoryID=3

جدة: نسرين نجم الدين
عين واحدة ترى من خلالها الحياة بعد أن خلقت عينها اليسرى مظلمة، ولم تهبط تلك الإعاقة من عزيمة المبتعثة عبير صالح في تحصيل العلم، حتى وقعت ضحية خطأ طبي أثناء فترة ابتعاثها في أميركا أطفأ شعاع الضوء الوحيد الذي كانت ترى الحياة من خلاله.

وتقول عبير التي ظلت تحافظ طوال عمرها على عينها السليمة بمتابعة الأطباء للمحافظة على جودة إبصارها: كنت أعيش حياتي بصورة عادية معتمدة على ما أتمتع به من بصر في العين اليمنى، حتى أكملت مرحلة الجامعة بتقدير امتياز، ثم ابتعثتُ إلى مدينة أوستن بولاية تكساس بالولايات المتحدة الأميركية لدراسة تخصص التغذية.
وأضافت:في أبريل الماضي أجهدت عيني نتيجة لكثافة الدراسة وأصبت بالإرهاق إضافة إلى خدش في العين، وشعرت بألم شديد، فتوجهت إلى مستشفى متخصص في العيون يدعى"تكسن آي"، تحت التأمين الطبي، حيث طلب مني طبيب عيون في المستشفى إيقاف استخدام العلاجات الواقية التي وصفها لي مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، ووصف لي استخدام قطرة "مضاد حيوي"، وألبسني عدسة طبية للمحافظة على العين. وتتابع: رغم أن الألم لم يتوقف إلا إنني كنت أتصبر إلى أن زرت طبيبة عيون متخصصة في القرنية، حيث طمأنتني بأن الخدش قد التأم، ونزعت مني العدسة وطلبت مني الكف عن استخدام قطرات المضاد الحيوي، وطلبت مني معاودة استخدام قطراتي المعتادة، وتكمل عبير قصتها قائلة: توجهت إليها مجدداً وبعد الكشف أخبرتني بأن الخدش فتح مرة أخرى وأن السبب هو القطرات المعتادة التي وجهتني هي بالعودة لاستخدامها، تدهورت الحالة بعدهاو أصبحت لا أرى إلا البياض، وحينها شعرت بتدهور الوضع، تواصلت مع الملحقية الصحية في الولايات المتحدة لتحديد موعد في مستشفى مدينة هيوستن باعتباره المستشفى المتخصص في العيون الأكثر شهرة في الولاية، إلا أنهم لم يهتموا ولم يعطوني موعدا مع المستشفى.
راجعت طبيبة القرنية فلاحظت عليها ارتباكا وطلبت مني التخفيف من استخدام القطرات لأنها تضر بالعين، ووصفت لي حبوب كورتيزون. وفي الزيارة التالية أضافت لي قطرة الكورتيزون، إلا أن الآلام أصبحت لاتطاق، وعندما راجعتها طلبت مني إيقاف القطرات، والعودة لقطراتي المعتادة، وواصلت مراجعتها، مع استمرار تدهور حالتي، حتى فوجئت بالمركز الطبي يمنعني من الدخول وأي تواصل مع طبيبة القرنية بحجة انشغالها، وطلبوا مني مراجعة طبيب عيون آخر فطلب مني تكثيف قطرة الكورتيزون، ووصف لي قطرة أخرى مسكنة، وعندما راجعت طبيبتي المتخصصة بعد 5 أيام أخبرتني بأن الوضع ساء جدا، وأن القرنية أصبح فيها ترقق وأنها ستفتح عن قريب، وأنني بهذا سأكون معرضة لفقد البصر، وطلبت مني إيقاف قطرة الكورتيزون، وتكثيف جراعات حبوب الكورتيزون. وأضافت: ونظرا لتدهور حالتي الصحية تقدمت إلى الملحقية الثقافية بطلب تأجيل بعثتي نظرا لفقد جزء كبير من البصر، ولمعاودة مراجعة الأطباء السعوديين الذي كانوا يشرفون على حالتي في مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون في الرياض، وفعلا عدت إلى المملكة، و تم تنويمي في تخصصي العيون في الرياض مدة 21 يوما، وأخبرتني الطبيبة السعودية بأن جميع الوصفات والعلاجات التي أخذتها خلال بعثتي لا تساعد على علاج المشكلة بل زادتها سوءاً.
وأفادت تقارير الأطباء أن الإهمال الطبي الذي تعرضت له نتج عنه تكون بكتيريا في القرنية، وانفصال في الشبكية، وندبة في العين نتيجة عمق خدش القرنية. وقالت: بفضل الله تحسنت حالتي هنا في المملكة، لكنني فقدت جزءا كبيرا من قوة بصري، و صنفت بأنني كفيفه، ويعد الأطباء حالياً لإجراء تدخل جراحي لإصلاح الشبكية والقرنية".
وذكرت عبير صالح أنها خاطبت الملحقية السعودية في الولايات المتحدة فيما يخص شكواها من الخطأ الطبي الذي تعرضت له ومطالبتها بالتعويض، مضمنة مطالبتها بمعاقبة المتسببين في فقدانها بصيص الأمل الوحيد الذي إتكأت عليه سنوات حياتها وهو عينها اليمنى. ومن جانبه، أوضح الملحق الثقافي السعودي في الولايات المتحدة الأميركية الدكتور محمد العيسى أن الآلية المتبعة هو تقديم المبتعث خطاب شكوى إلى الملحقية، والتي تحيلها بدورها إلى السفارة لتتولى هي توكيل محامٍ يرفع دعوى ضد المستشفى أو ضد الطبيب الذي أخطأ في حقها، ووعد العيسى بالاستجابة لطلب المبتعثة بتأجيل البعثة بعد أن تتقدم هي بطلب يتضمن تفاصيل أسباب التأجيل. وأفاد أمين عام جمعية إبصار محمد توفيق بالو أن الجمعية تعاملت مع عبير صالح باعتبارها حالة إعاقة بصرية تتطلب مساندة إنسانية، فتم تأمين عمل مؤقت بدخل شهري لها لتحسين وضعها الأسري، كما قدمت لها الجمعية دورات تدريبية وتأهيلية في مجال الحاسب الآلي لكفيفي البصر ودورات في التوجه والحركة، وفرصة للاختلاط بالمعاقات والكفيفات بصريا، حتى يمكنها التأقلم مع حالتها الحالية من مبصره إلى كفيفة بصر، وكذلك حتى تتمكن من العودة لبعثتها بتصنيفها الجديد بإعتبارها كفيفة.

علاج مخفض لمنسوبي وأسر "المتقاعدين"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=127896&CategoryID=5

الرياض: عبير العمودي

أوضح مدير الجمعية الوطنية للمتقاعدين الدكتور عبدالرحمن الشريف، أن الجمعية عقدت اتفاقيات مع ثلاثة مراكز طبية ومستوصفات تهدف لتقديم خدمات علاجية وطبية مخفضة لأعضاء ومنسوبي الجمعية بمنح حسومات خاصة، مشيراً إلى أن الجمعية تعتزم تزويد المراكز الثلاثة بالمعلومات المطلوبة عن المتقاعدين الأعضاء، على أن تلتزم بتقديم جميع الخدمات الصحية لهم وأسرهم المشمولين معهم وللمتقاعدات وأرامل المتقاعدين حاملي بطاقة الجمعية.

وقال الشريف إن الاتفاقيات الثلاث تهدف لتقديم خدمات طبية للمتقاعدين المنتسبين إليها تتناسب مع ظروفهم وتلبي احتياجاتهم، خصوصا في ظل ارتفاع أسعار الخدمات العلاجية، مؤكداً عزم الجمعية على توقيع المزيد من الاتفاقيات مع كل الجهات التي تشعر بأنها تقدم خدمات متميزة تلبي حاجة المتقاعدين وبأسعار معقولة.

وأشار الشريف إلى أن الجمعية تعمل مع إحدى شركات التأمين للحصول على بوليصة تأمين منخفضة التكاليف لأعضاء الجمعية.

أوضح مدير الجمعية الوطنية للمتقاعدين الدكتور عبدالرحمن الشريف، أن الجمعية عقدت اتفاقيات مع ثلاثة مراكز طبية ومستوصفات، تهدف لتقديم خدمات علاجية وطبية مخفضة لأعضاء ومنسوبي الجمعية بمنح حسومات خاصة، مشيرا إلى أن الجمعية تعتزم تزويد المراكز الثلاثة بالمعلومات المطلوبة عن المتقاعدين الأعضاء، على أن تلتزم بتقديم جميع الخدمات الصحية لهم ولأسرهم المشمولين معهم والمتقاعدات وأرامل المتقاعدين حاملي بطاقة الجمعية.

وأوضح الدكتور الشريف أن الجمعية وقعت مع مركز "كنتال لطب الأسنان" بهدف تقديم خدمات طبية مخفضة لأعضاء ومنسوبي الجمعية بمنح حسومات خاصة، تتمثل في مجانية الكشف، إضافة إلى منح خصم بنسبة 50% على جميع الإجراءات العلاجية، و 25% لعمليات زراعة وتقويم الأسنان وأسنان الأطفال، و 30% على جميع الإجراءات العلاجية بعد الكشف.

وبيّن أن الجمعية وقعت أيضا مذكرة تفاهم مع مركز "دوفن الطبي" بحسومات خاصة، تتمثل في مجانية الكشف، ومنح خصم في القسم الطبي بنسبة 50% على برنامج الفحص الشامل " 400" ريال، وبرنامج المتابعة والحمل " 900" ريال، وبرنامج الولادة الطبيعية " 3000" ريال، إضافة إلى مجانية الفحص بالنسبة لقسم الأسنان، ومنح 40% على كافة المعالجات، وخصم 25% لزراعة وتقويم الأسنان.

وأضاف الدكتور الشريف بأن الاتفاقية الثالثة وقعت مع مركز "العلم الطبي" بخصم علاجي بنسبة 50% على الكشف في جميع العيادات، و 20% على جميع الإجراءات العلاجية بعد الكشف، و 20% على جميع أنواع الأشعة، و 20% على جميع أنواع التحاليل المخبرية، على أن تقوم الجمعية بناء على الاتفاقيات الثلاث بإبلاغ جميع الأعضاء المتقاعدين بالاتفاقية وما فيها من مميزات، وخصومات من خلال التواصل معهم عبر الرسائل القصيرة ووسائل الإعلام المختلفة والموقع الإلكتروني.

وقال إن الاتفاقيات الثلاث تهدف لتقديم خدمات طبية للمتقاعدين المنتسبين إليها تتناسب مع ظروفهم وتلبي احتياجاتهم، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الخدمات العلاجية، مؤكدا عزم الجمعية على توقيع المزيد من الاتفاقيات مع كل الجهات التي تشعر بأنها تقدم خدمات متميزة تلبي حاجة المتقاعدين وبأسعار معقولة.

وأشار مدير الجمعية الوطنية للمتقاعدين إلى أن جودة الخدمات الطبية المقدمة للمتقاعدين تمثل أحد المطالب المهمة لهم، في ظل المنافسة المحتدمة بين شركات التأمين الطبي، فيما لا يزال العمل جاريا مع إحدى شركات التأمين للحصول على بوليصة تأمين منخفضة التكاليف لأعضاء الجمعية.

"كاتب عدل" يعترف بتسلمه "خطاباً مزوراً" لتمرير "صكوك" مشبوهة في "مكة" والليث!

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://alhayat.com/Details/470368

جدة - أحمد الهلالي
اعترف كاتب عدل متهم في تزوير صكوك شرعية أمس، أنه تسلم خطاباً «مزوراً» من رئيس محكمة بأن الصكوك محل الاتهام صحيحة، إلا أنه فوجئ بخطاب آخر بعد فترة وجيزة يأمر بإيقاف إصدار هذه الصكوك المشبوهة.
ويأتي الاعتراف خلال جلسة عقدت بالمحكمة الإدارية في جدة أمس، لمحاكمة عدد من المتهمين بينهم كاتب عدل، وكاتب ضبط، وموظفون في محاكم مكة، وعقاريون بتهمة تزوير خمسة صكوك تبلغ مساحتها 1.6مليون متر مربع في مناطق جبل خندمة، الليث، جعرانة، ومدركة جنوب مكة المكرمة.
وحول تهمة إفراغ الصكوك المزورة، أكد كاتب العدل أنه لم يكن يعلم بأنها مزورة إلا بعد وصول الإفادة الثانية من رئاسة كتابة المحكمة، والتي أُمِرَ فيها بإيقاف المعاملة للأراضي، مشيراً إلى أنه لا يملك وسيلة لمعرفة أن الصك مزور إلا من خلال رئاسة المحكمة التي يمكنها أن تقوم الصكوك.
ووجه قاضي المحكمة الدكتور سعد المالكي سؤالاً مباشراً إلى «كاتب العدل»، بالقول «لماذا لم تأخذ بتنبيه زميلك في كتابة العدل عن وجود مشكلات قبلية في تلك الأراضي التي زورت عليها الصكوك»، ورد عليه كاتب العدل أن الصكوك التي كانت أمامه لم تكن عليها ملاحظات أو مشكلات.
وقال إن دوره ينحصر في تحويل الصكوك التي ترد إليه من رئيس كتابة العدل، والذي يحولها بدوره إلى رئيس المحكمة، ومن ثم تعود إلى رئيس كتابة العدل الذي يحيلها إليه بأرقام وتواريخ.
وأنكر أقواله في التحقيقات بأن المتهم الأول قد تشفع لديه بالصكوك، مبيناً أن المتهم الأول حضر إليه في المكتب وأذن له في إنهائها وتبين له بعد ذلك أنها مزورة، مشيراً إلى أن المذكور كان يسعى لإنهاء إجراءات الصك في الإدارات المختلفة.
فيما كرر أحد المتهمين، وهو كاتب ضبط، إنكاره لاعترافاته المصدق عليها شرعاً أمام المحكمة الجزائية في جدة، والتي تضمنت أن المتهم الخامس «رجل أعمال» ومالك مكتب عقار، قد أطلعه على صك استحكام بمدينة مكة المكرمة صادر من المحكمة العامة، وأنه لاحظ أن الصك غير مميز وأن مساحته شاسعة جداً، وأنه طلب منه أن يفرغ الصك وقال له إن «الصك ولادة أسبوع» (يقصد أنه تم استخراج الصك خلال مدة زمنية لا تتجاوز الأسبوع).
وكرر تأكيده على أن أقواله أخذت منه بالقوة والإكراه، فيما لم يتمكن إثبات أن اعترافه كان نتيجة للقوة والإكراه، ولم يثبت عدم تلاوة القاضي عليه أقواله، وبمواجهته بأقوال كاتب العدل ضده المتضمنة أنه هو من أفرغ الصكوك، أجاب بأن إفراغه للصكوك جاء بتوجيه من كاتب العدل.
وقال إنه أفرغ قبل أن يعلم بأن الصكوك مزورة، وواجهه قاضي المحكمة بأقوال موظف آخر يعمل في سجلات المحكمة، ورد عليه المتهم بأن ذلك غير صحيح، وبمواجهته بأقوال المتهم الثالث المتضمنة قيامه بتسلم مبالغ الرشوة مع كاتب العدل، والتي اتفقت مع أقوال بقية المتهمين، أجاب بأن ذلك غير صحيح، إلا أنه لم يتمكن من إثبات نفيه لأقوال بقية المتهمين ضده.
وأكد أن الإفراغ للصكوك الشرعية تم في منزله وليس في كتابة العدل، مبيناً أنه اتخذ الإجراء النظامي لتسجيل الصك بعد أن وصله توجيه بناء على خطاب من رئيس المحكمة وخطاب من إدارة السجلات وبعض القضاة. وسأله القاضي: «بعد أن علمت بأن الصكوك مزورة لماذا لم تتخذ إجراءاتك النظامية بناء على ذلك؟». وحول شهادة المتهم الثاني كاتب العدل ضده بأنه ذهب إليه متشفعاً لأجل الصكوك المزورة، رد المتهم بأن أقواله غير صحيحة.

وناقش القاضي المتهم الأول في مذكرته المكونة من صفحتين والتي قدمها خلال الجلسات الماضية، فيما كرر المتهم الثالث إنكاره لجميع التهم الموجهة ضده والمتضمنة الرجاء والتوسط في الرشوة للمتهمين في أخذ وإعطاء الرشوة، مؤكداً أن اعترافاته المصدقة شرعاً كانت تحت الإكراه وأخذت بالقوة.
وبالنداء على المتهم الرابع، وهو صاحب مكتب عقاري، متهم بدفع مبالغ مالية كرشوة لإصدار الصكوك محل الاتهام، أنكر جميع أقواله في التحقيقات وأفاد بأنها أمليت عليه إملاء.
وأوضح المتهم الخامس، وهو رجل أعمال متهم بتقديم رشوة مقابل استخراج صكوك للأراضي التي يمتلكها من دون أوراق رسمية، ومساحتها 600 ألف متر مربع، أنه لم يقدم الرشوة محل الاتهام، والمتمثلة في دفع المبلغ إلى وسيط للعقار (المتهم العاشر).
وكرر المتهم السادس، والذي يعمل صياد سمك، أقواله السابقة، بالتأكيد على أن تورطه في القضية كان بسبب أن ابن أخيه عندما عرض عليه إصدار صك باسمه.
وقررت المحكمة تأجيل القضية للنظر في أقوال المتهمين في ربيع الأول المقبل.

هيئة الرقابة: عقوبات تبدأ بالإنذار وتنتهي بالفصل لأي موظف يجمع بين بدل النقل واستخدام السيارات الحكومية

آلية جديدة تضمن تشديد المراقبة والمتابعة في أوقات الدوام وخارجه

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.al-madina.com/node/425514

بسام بادويلان - جدة
وضعت هيئة الرقابة والتحقيق آلية جديدة لمراقبة ومتابعة استخدام الجهات الحكومية لسياراتها طبقا للضوابط التي أقرتها كل جهة لنفسها، في الوقت الذي توعدت فيه بقائمة من العقوبات تبدا بالانذار واللوم والحسم من الراتب والحرمان من العلاوة، وتصل أو في حدها الاقصى الى الفصل من الوظيفة لكل من يثبت عليه الجمع بين الحصول على بدل النقل واستخدام السيارات الحكومية لاغراضه الشخصية.
وتتضمن تلك الضوابط طريقة استخدام السيارات وتحديد أوقات استخدامها وأماكن إيقافها، مع تشديد المراقبة والمتابعة لذات الجهات الحكومية وفقا للآلية بعد حصر عدد السيارات لكل جهة وأسماء مستخدميها، ليتم التحقق من ذلك على الطبيعة في أوقات الدوام الرسمي أو خارج الدوام الرسمي.
ووجه الدكتور صالح بن سعود آل علي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق كافة مديري فروع الهيئة بتكثيف جولاتهم على الأجهزة الحكومية للتأكد من مدى التزامها بتطبيق قرار مجلس الخدمة المدنية قواعد استخدام السيارات الحكومية وتنظيمها وضوابط تأمينها ومراقبة استخدام الجهات الحكومية لسياراتها، في الوقت الذي قامت فيه الهيئة خلال العام المنصرم بعدد 60 جولة على ثماني عشرة جهة حكومية.
وقال عبدالعزيز بن محمد المجلي المتحدث الرسمي والمدير العامة للمتابعة والبحوث في هيئة الرقابة ان من يجمع بين الاستخدام الرسمي للسيارات، واستلام بدل النقل يتم المطالبة بحسم ما صرف له من بدل النقل منذ استخدامه للسيارة الحكومية، كما أن من يثبت بحقه مخالفات، يتم التحقيق معه وفقا لما نص عليه نظام تأديب الموظفين، ويحق بحقه إحدى

العقوبات المنصوص عليها في المادة 32 من نظام تأديب الموظفين على حسب درجة، وتتضمن (عقوبة الإنذار أو اللوم أو الحسم من الراتب أو الحرمان من العلاوة أو الفصل من الخدمة).
واشار إلى أن الموظف المخالف يفترض أن يتم التحقيق معه في مرجعه بصفتها الجهة الإدارية التابع لها الموظف، وتقوم بتوقيع احدى العقوبات المناسبة بحقه، عدا عقوبة الفصل التي يتم تطبيقها عن طريق حكم صادر من المحكمة الإدارية بناء على دعوى ترفع من هيئة الرقابة والتحقيق.
واضاف ان قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1/581 وتاريخه 1419/9/18هـ نص على قيام كل جهة حكومية بتحديد استخدام وأغراض كل سيارة تابعة لها، ووضع الضوابط التي تراها ملائمة لتنظيمها، وترشيد استخدامها، انطلاقا من طبيعة عمل الجهة نفسها، مطالبا بتزويد هيئة الرقابة والتحقيق بصورة من هذا التنظيم.
واكد أن الهيئة قامت بمتابعة أغلب الجهات الحكومية، وفقا للإمكانات المتاحة، وقامت كل جهة حكومية من تلك الجهات بوضع ضوابط لاستخدام سياراتها الرسمية، ووفقا للإمكانات المتاحة لدى الهيئة، فقد تم التعميم على جميع فروع الهيئة بمتابعة استخدام السيارات الحكومية، وفي حالة ثبوت المخالفة للضوابط التي وضعتها الجهة يتم إبلاغ الجهات المركزية (الوزارات والمصالح الحكومية الرئيسية)، بالملاحظات للعمل على تلافيها.

البلديات : منع بيع وشراء الأراضي في أطراف المدن دون صكوك

إلزام المكاتب العقارية بعدم الإعلان وإجراء المبايعات

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.al-madina.com/node/425473

سعيد الزهراني - الطائف
حذّرت وزارة الشوون البلدية والقروية من بيع وشراء الاراضي بدون صكوك في اطراف المدن او في اي مكان بعد ان لاحظت الوزارة عمليات تحايل لبيع الاراضي.
وقال مصدر مسؤول لـ «المدينة» : إن صاحب السمو الملكي الامير منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية طلب من وزارة التجارة الزام المكاتب العقارية بعدم الاعلان واجراء مبايعات لأي مخطط مالم يكن معتمدا من الامانة المعنية بالمنطقة وتصديقة منها ،ومراعاة ماتقضي به الانظمة المرعية والتعليمات النافذة.
وأشار سموه في تعميمه الى ان الوزارة لاحظت قيام بعض المواطنين بتقسيم اراضيهم الواقعة في اطراف المدن والقرى او البعيدة عن الكتلة العمرانية دون الرجوع للجهات المعنية في وزارة الشؤون البلدية والقروية والتي تشكل فيما بعد مناطق اشبه بالعشوائيات ،وتصبح عبئا على التنمية العمرانية والدراسات التي تقوم بها الوزارة على مستوى المدن والقرى مخالفة بذلك الانظمة والتعليمات،اضافة الى خلوها من المرافق والخدمات المطلوبة ،والتصرف في الاراضي بالبيع او الايجار عن طريق مبايعات شخصية لاتستند الى صكوك شرعية صادرة من المحاكم المختصة لهذه التقسيمات،وهذه الظاهرة في تقسيم الاراضي الزراعية وغيرها اصبحت واقعا يستخدم للتحايل على الانظمة والتعليمات والضوابط التي اصدرتها الوزارة.
وتقوم وزارة التجارة والغرف التجارية حاليا في ابلاغ المكاتب العقارية بذلك،بالرغم من انتشار مكاتب وهمية في العديد من المخططات الوهمية سرعان ماتختفي بعد استنزاف اموال المواطنين وبالذات في اطراف المدن الرئيسية مثل الرياض،جدة،مكة وغيرها من المدن.

ولاية المرأة وحديث لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة

نجد الكثير اعتمدوا هذه الرواية رغم تناقضها مع القرآن الكريم، وراويها لا تقبل شهادته، ورواية الحديث شهادة على الله ورسوله، فحرّموا على المرأة الولاية، لأنّ الحديث رواه البخاري!!

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://www.al-madina.com/node/425580

د. سهيلة زين العابدين حماد

ليس في الإسلام ما يحرم ولاية المرأة ،إنّ ولاية المرأة سواء على نفسها أو على غيرها، ولاية صغرى كانت أو ولاية العامة، لم يرد في القرآن الكريم ما يحرمها على المرأة. بل إنّ الآيات القرآنية نصّت على المساواة بين الرجال والنساء في تولى مسؤولية الولاية، يقول الله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) .

فالمؤمنون والمؤمنات فيها سواء ــ كما يقول الدكتور هيثم الخيّاط ــ كما تدل على ذلك إحدى القصص التي يقصها علينا القرآن الكريم لنعتبر بها ونستدل، قصة امرأة قوية كانت في قمة السلطة، وقدّمها القرآن نموذجًا حيًا للمرأة التي هي أعقل من الرجال ... ألا وهي ملكة سبأ التي عندما جاءها كتاب سليمان كان من حصافتها وحُسن فهمها أن عدّته كتابًا كريمًا برغم ما انطوى عليه من تحذير وتهديد، وسرعان ما جمعت المَلأ [مجلس المستشارين] وعَرضت الأمر عليهم، يقول تعالى عن ملكة سبأ:(قالت يَا أَيُّها المَلأُ أفتُوُنِي فِي أمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أمْراً حَتَى تَشْهَدُون .قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُلُوا بَأسٍ شَدِيدٍ والأمْرُ إليكِ فَانْظُري مَاذا تَأمُرين)[النمل: 32- 33.]

فهنا لم ينكر جل شأنه على قوم سبأ تولي أمرهم امرأة، ولو كان لا ولاية لامرأة لبيَّن الخالق ذلك في هذه الآيات، بل نجد سيدنا سليمان عليه السلام قد أقر بلقيس ملكة سبأ على حكم اليمن بعد إسلامها.

ويؤكد منح الإسلام المرأة حق الولاية منحه لها حق البيعة في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)[الممتحنة: ١٢]، ومادام لها أن تُبايع لها أن تُبايع مثلها مثل الرجل تمامًا.

أمَّا حديث» ما أفلح قوم ولوْا أمرهم امرأة» لم يروه البخاري وغيره إلّا عن طريق أبي بكرة، وهذه رواية مفردة، والروايات المفردة لا يُعتد بها في الأحكام، إضافة إلى أنّ أبا بكرة محدود حدّ القذف ولم يتُبْ، وقد قال الله عزّ وجل عمن حُدّ حدّ القذف(ولا تقبلوا لهم شهادة أبدًا ... إلّا الذين تابوا)[النور : 4-5.]

وقد قال له عمر رضي الله عنه:» تُبْ أقبل شهادتك»[ابن تيمية: دقائق التفسير، 4/ 426.]

فلا يصح الأخذ بروايته أصلًا حتى لو كان الحديث صحيحًا، فإنّه لا يُؤخذ على ظاهره، لئلا يُعارض ظاهر القرآن الكريم.[د.هيثم الخيّاط: المرأة المسلمة وقضايا العصر، ص 107.]

ومع هذا نجد الكثير اعتمدوا هذه الرواية رغم تناقضها مع القرآن الكريم، وراويها لا تقبل شهادته، ورواية الحديث شهادة على الله ورسوله، فحرّموا على المرأة الولاية، لأنّ الحديث رواه البخاري!! ومنهم من أباح ولاية المرأة بقول إنّ الحديث جاء بخصوص السبب، وليس بعموم اللفظ، ولكن محرّمين عليها الولاية الكبرى، وانقسم الفقهاء في مسألة ولاية المرأة

بين مؤيد ومعارض، غير أنّ قوة الحجة وسلامة المنطق ميزا موقف التأييد لما فيه من انسجام مع نصوص القرآن الكريم وأحكامه؛ إذ لا يصح تجاوز الآيات القرآنية قطعية الدلالة والثبوت إلى نصوص حديثية ظنية الثبوت والدلالة معًا. ومن الآراء المؤيدة لولاية المرأة نقرأ في كتاب» أحكام القرآن» لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن عربي، ص 483 ما يلي» وقد تناظر في هذه المسألة القاضي أبو بكر بن الطيب المالكي الأشعري مع أبي الفرج بن طرار شيخ الشافعية ببغداد في مجلس السلطان الأعظم عضد الدولة، فماحل ونصر ابن طرار لما ينسب إلى ابن جرير[الطبري] على عادة القوم التجادل على المذاهب، وإن لم يقولوا بها استخراجاً للأدلة وتمرنا في الاستنباط للمعاني، فقال أبو الفرج بن طرار» الدليل على أنّ المرأة يجوز لها أن تحكم. إنّ الغرض من الأحكام تنفيذ القاضي لها، وسماع البيِّنة عليها، والفصل بين الخصوم فيها، وذلك يمكن من المرأة كإمكانه من الرجل.»

ومع هذا نجد من يُحرّم على المرأة الولاية حتى على مالها إن كانت تملك مؤسسة، أو شركة كبيرة ، فتُلزم بتوكيل من يتولى إدارتها، فمتى يمنح المخلوق المرأة حق الولاية الذي منحه لها الخالق؟

" بي بي سي" تبرز إدانة السعوديين لزواج تسعيني من فتاة ذات 15 عاما

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م
http://sabq.org/Abufde

سبق - متابعة:
أبرزت هيئة الإذاعة البريطانية " بي بي سي"، الاثنين، إدانة المجتمع السعودي، لزواج تسعيني من فتاة، 15 عاما، وهو ما قوبل بالرفض من جانب الفتاة.
وتحت عنوان " جدل بسبب زواج سعودي في التسعينيات من فتاة ذات 15 عاما "، قالت " بي بي سي" على موقعها:
تزوج سعودي في التسعينيات من صبية في الخامسة عشر، حسبما افادت صحيفة "سعودي جازيت" السعودية الصادرة باللغة الانجليزية.
وادان الكثير من السعوديين على الانترنت وعلى شبكات التواصل الاجتماعي الزواج، الذي وصفه البعض بانه اتجار في البشر.
وتقول التقارير إن الرجل دفع مهرا يقدر بسبعة عشر الف دولار للفتاة، التي قالت إنها اوصدت باب حجرة النوم ورفضت دخوله في ليلة عرسهما.
وتقول تقارير إن الفتاة فرت الى بيت والديها، وإن الرجل يطالب باسترداد المهر او عودة العروس إليه.
ونقلت صحيفة "سعودي جازيت" عن علي الرومي الخبير الاجتماعي في جامعة محمد بن سعود الاسلامية قوله إنه يوجد ما لا يقل عن 5622 حالة مسجلة لفتيات تزوجن قبل بلوغهن الرابعة عشر.
واثار الخبر ردود فعل واسعة في السعودية، حيث قال عبد الله بن صالح عضو مجلس الشورى إن وزارة العدل تدرس سن زواج الفتيات.
وقال الرومي إن الزواج المبكر يسهم في زيادة عدد السكان في المملكة نظرا لخصوبة الفتيات الصغيرات.
ولكن دكتور فرحان العمودي، وهو طبيب في الاربعين من العمر، قال للصحيفة "من الذي يتوقع منا الموافقة على زواج صبية في الخامسة عشر".
وأضاف "الفتاة في هذه السن غير قادرة على اتخاذ قرار مثل هذا".
وقال "اتعامل مع حالات لفتيات تزوجن رجالا اكبر منهن بكثير. رأيت ان عظامهن تعرضت لأذى كبير وانهن تعرضن للكثير من الاذى الجسدى".
وحسب " بي بي سي": يقدر عدد السعوديات اللاتي تزوجن قبل بلوغ 14 عاما، نحو 5622 حالة مسجلة.

كاريكاتير

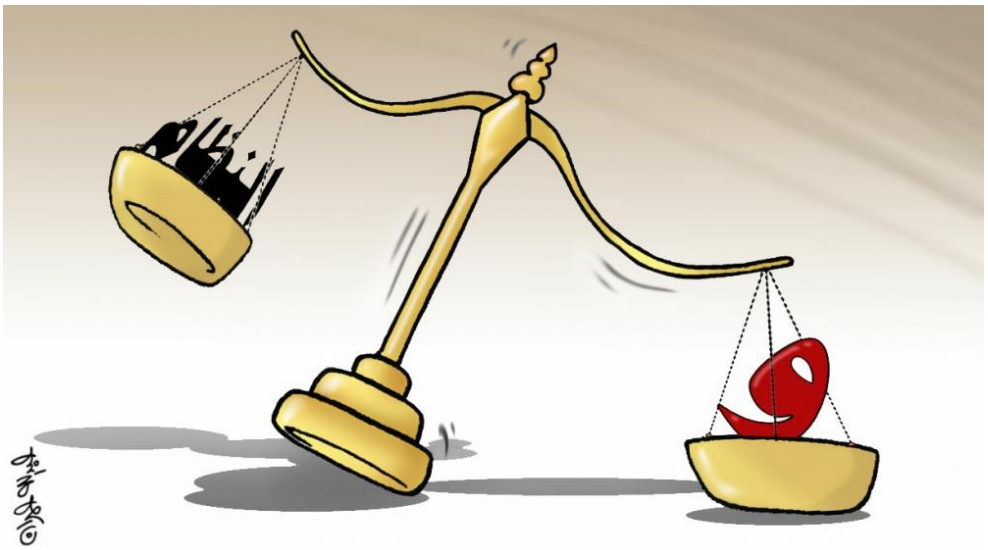

المصدر: جريدة الشرق
الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/01/08/665820

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء 26 صفر 1434هـ - 8 يناير 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/470279